الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور-خنشلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

دور ترشيد سياسة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية

-دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة-

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

إعداد:

- سابق إيمان
- بوقندورة فضيلة

إشراف الأستاذة:

سكيو أماني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أماني سكيو	أستاذ مساعد-أ-	مشرفا ومقررا
زليخة قنطري	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا
دليلة بلعابد	أستاذ محاضر-أ-	رئيسية

2023-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة

مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل،

فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى

وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام

نرفع كلمة شكر وتقدير واحترام إلى الأساتذة الفاضلة التي تفضلت بإشرافها على هذا البحث

"سكيو أماني"

فلها أخلص تحية وأعظم تقدير على كل ما قدمته لنا من توجيهات وإرشادات

جعل الله ذلك في ميزان حسناتها ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيها

كما نتقدم بالامتنان والعرفان للأساتذة الكرام "**أعضاء لجنة المناقشة**" على قبولهم مناقشة هذه الدراسة

وكل أساتذة وعمال واداريين **بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير** -جامعة عباس لغرور خنشلة-

كما نوجه شكر وتقديم لبعض موظفين **مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة** الذين لم يبخلوا علينا بأي معلومة تساعدنا في اكمال دراستنا

وفي الأخير نشكر كل افراد عائلتنا على مساندتهم لنا لاستكمال هذا العمل

وكل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد

إهداء

إلى من كللّهما الله بالهيبة والوقار وعلمنا العطاء بدون انتظار، إلى من تحملا مشقة السهر والتعب من أجل رؤيتنا في قمة النجاح، إلى من نحمل اسمهما بكل افتخار

نقول لهما ستبقى كلماتكما نجوما نهتدي بها اليوم وغدا

"آبائنا" أطال الله عمركما

إلى ملاكنا في الحياة وإلى معنى الحب وإلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحنا وحنانها بلسم جراحنا

"أمهاتنا" حفظكن الله لنا

إلى سندنا وقوتنا وملاذنا بعد الله، إلى من شهدوا معنا متاعب الدراسة وسهر الليالي، من كانوا خير عون لنا في دربنا

"إخوتنا" حفظكم الرحمن وسدد على طريق الخير خطاكم

إلى من تطلعوا إلى نجاحنا بنظرات الأمل وكانوا رفقاء دربنا، إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، أنتن سماء يظلنا وهواء يحيطوا بنا وأفراح تحيينا

"أخواتنا" ادامكن الله لنا

وإلى "أزواجكن" الذين هم بمثابة إخوة لنا حفظهم الله ورعاهم

إلى "براعم العائلة "بهجة وفرحة البيت

إلى كل من أبدوا استعدادا لمساعدتنا ولم يقصروا ولو بالكلمة الطيبة

إلى كل من مد يد العون لنا من قريب كان أو بعيد

"صديقاتنا وأحبابنا" أدامكم الله بجانبنا

إيمان ❤ فضيلة

rawpixel

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	–
إهداء	–
مقدمة عامة	أ–÷
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي	–
تمهيد	1
المبحث الأول: الدعم الحكومي في النظم الاقتصادية ونظرياته	2
المطلب الأول: تعريف الدعم الحكومي	2
المطلب الثاني: الدعم الحكومي في النظم الاقتصادية	3
المطلب الثالث: الدعم الحكومي حسب النظريات: نظريات الدولة	5
المبحث الثاني: عموميات حول الدعم الحكومي	10
المطلب الأول: أنواع الدعم الحكومي	10
المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى الدعم الحكومي	11
المطلب الثالث: أهداف الدعم الحكومي	11
المطلب الرابع: واقع الدعم الحكومي في الدول العربية	12
المبحث الثالث: الدعم الحكومي في التحليل الاقتصادي	13
المطلب الأول: الأثار الاقتصادية لسياسة الدعم الحكومي	13
المطلب الثاني: دور سياسة الدعم في احداث التنمية الاقتصادية	14
المطلب الثالث: الاثار الايجابية والسلبية لإلغاء الدعم الحكومي	15

المطلب الرابع: البدائل السياسية للدعم الحكومي في الواقع الاقتصادي	16
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: الإطار النظري للعدالة الاجتماعية	-
تمهيد	20
المبحث الأول: ماهية العدالة الاجتماعية	21
المطلب الأول: مفهوم العدالة الاجتماعية	21
المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية في النظم الاقتصادية	22
المطلب الثالث: العدالة الاجتماعية والمصطلحات المتعلقة بها	24
المبحث الثاني: عموميات حول العدالة الاجتماعية	27
المطلب الأول: أنواع العدالة الاجتماعية	27
المطلب الثاني: أركان العدالة الاجتماعية	28
المطلب الثالث: أبعاد العدالة الاجتماعية	28
المطلب الرابع: مقومات العدالة الاجتماعية	29
المبحث الثالث: آليات تحقيق العدالة الاجتماعية وأسسها ومعيقات تطبيقها	31
المطلب الأول: آليات تحقيق العدالة الاجتماعية	31
المطلب الثاني: أسس العدالة الاجتماعية	32
المطلب الثالث: معيقات تطبيق العدالة الاجتماعية	33
خلاصة الفصل	34
الفصل الثالث: دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية-دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة-	-
تمهيد	35

المبحث الأول: أشكال الدعم الحكومي في الجزائر	36
المطلب الأول: دعم الإسكان والتعليم في الجزائر	36
المطلب الثاني: دعم السلع الغذائية في الجزائر	40
المطلب الثالث: دعم المواد الطاقوية في الجزائر	42
المطلب الرابع: دعم القطاع الصحي	44
المبحث الثاني: واقع النشاط الفلاحي في ولاية خنشلة	46
المطلب الأول: النشاط الفلاحي في ولاية خنشلة وأهم مؤشراته	46
المطلب الثاني: تطور إنتاج المنتوجات الفلاحية في ولاية خنشلة 2018-2022	48
المطلب الثالث: استهلاك المنتوجات الفلاحية في الولاية ونسبة تغطية الطلب المحلي	52
المطلب الرابع: الدعم الفلاحي في ولاية خنشلة سنة 2022 وأثره على النشاط الفلاحي	53
المبحث الثالث: مساهمة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية	55
المطلب الأول: المستجدات التي ساهمت في تطوير الفلاح والإنتاج الفلاحي والمعيقات التي تواجه الفلاح خلال عملية الإنتاج	55
المطلب الثاني: اليد العاملة في النشاط الفلاحي في ولاية خنشلة	56
المطلب الثالث: رقابة ومتابعة المستفيدين من الدعم والإجراءات المتخذة في حالة الاخلال بالالتزامات	57
المطلب الرابع: تقييم سياسة الدعم الحكومي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق العدالة الاجتماعية واختبار صحة الفرضيات	58
خلاصة الفصل	65
خاتمة عامة	66
قائمة المصادر والمراجع	-
قائمة الملاحق	-

قائمة الجداول:

عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (1): "الدعم الحكومي في قطاع التعليم"	39
جدول رقم (2): " أسعار الزيت الغذائي والسكر"	40
جدول رقم (3): "أسعار الدقيق والخبز"	41
جدول رقم(4): "أسعار بيع بعض المنتجات الطاقوية"	43
جدول رقم(5): " أسعار استهلاك الكهرباء"	44
جدول رقم(6): "مبالغ الدعم الصحي"	45
جدول رقم(7): "توزيع المساحة الصالحة للزراعة 2021-2022"	47
جدول 8: "تطور إنتاج الحليب 2018-2022"	48
جدول رقم(9):" تطور انتاج اللحوم الحمراء 2018-2022"	50
جدول رقم(10): "تطور انتاج اللحوم البيضاء والبيض 2018-2022"	51
جدول رقم (11): "تطور الانتاج النباتي 2021-2022"	51
جدول رقم (12): "الاستهلاك الفعلي ونسبة تغطية الطلب المحلي على المنتجات النباتية 2021-2022"	52
جدول 13: الاستهلاك الفعلي ونسبة تغطية الطلب المحلي على المنتجات الحيوانية 2021-2022"	52
جدول رقم (14): "الدعم الفلاحي في ولاية خنشلة سنة 2022"	53
جدول رقم (15): عدد الأشخاص المستفيدين من الدعم وعدد الاشخاص المطبقين لمشاريعهم سنة2022"	54
جدول رقم (16): "اليد العاملة في القطاع الفلاحي لولاية خنشلة لسنة 2022"	56

جدول رقم (17): "عدد الموظفين في القطاع الفلاحي الموجهين لخدمة الفلاحين في ولاية خنشلة"	57
جدول رقم(18): "تطور الدعم الحكومي الجزائري في مختلف القطاعات 2018-2018"	60
جدول رقم(19):"نفقات الأسر باختلاف مستوياتهم على المنتوجات المدعمة المختلفة بالدينار الجزائري"	61

قائمة الأشكال:

عنوان الجدول	الصفحة
شكل رقم (1):" توزيع الأراضي في ولاية خنشلة"	46
شكل رقم (2): "تطور انتاج الحليب 2018-2022"	49
شكل رقم (3): "تطور انتاج اللحوم الحمراء 2018-2022"	50
شكل رقم(4): "تأثير الدعم الفلاحي المقدم على كمية الانتاج سنة 2022"	54
شكل رقم(5): نفقات الأسر باختلاف مستوياتهم على المنتجات المدعمة المختلفة بالدينار الجزائري"	62

مقدمة عامة

تعتبر العدالة الاجتماعية من أهم القضايا الاجتماعية والسياسية التي تحظى باهتمام كبير من قبل جميع الدول والأمم منذ القدم، ونجد أن تطبيق هذه العدالة يختلف من أمة لأخرى ومن فكر لآخر كل حسب عاداته وأعرافه والقوانين التي يسنها، لكن الهدف منها يبقى مشترك بين جميع الدول وهو توزيع الدخل بين فئات المجتمع بشكل متساوي والقضاء على الطبقية الاجتماعية، ولهذا تعتبر العدالة الاجتماعية قضية معقدة تثير الاهتمام وتستقطب البحث فيها.

العدالة الاجتماعية هي عبارة عن نظام اجتماعي اقتصادي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد، حيث يرى خبراء الاجتماع أن العدالة الاجتماعية ليس المقصود بها تقليل نسبة اثار الفقر والحرمان، بل المقصود بها هو القضاء على الفقر والطبقية الاجتماعية بشكل كلي وذلك من خلال توفير الظروف المناسبة لحياة أفضل للمواطنين بتوفير كافة الخدمات الضرورية كالتعليم، الصحة والسكن وغيرهم.

ولهذا نجد معظم الدول تلجأ إلى الدعم الحكومي كحل لتحقيق العدالة بين طبقات المجتمع وذلك من خلال توفير ما يحتاجه المواطن، فالدعم الحكومي هو توفير بعض السلع والخدمات بأسعار منخفضة مقارنة بسعرها الحقيقي وتكلفة إنتاجها، على أن تتحمل الدولة فارق الأسعار وتغطيها من إيراداتها العامة، وتختلف أشكال الدعم والسلع والخدمات المدعمة من نظام إلى آخر ومن دولة لأخرى.

الدولة الجزائرية تطبق سياسة الدعم الحكومي منذ الاستقلال وذلك لحماية القدرة الشرائية للفقراء ومحدودي الدخل وتعتمد في ذلك على مداخيل الجباية النفطية، إلا أن توجيه الدعم إلى مستحقيه يبقى مشكل يحتاج إلى حل جذري وهو ضرورة التخلي عن الدعم المعمم والسير على خطى بقية الدول التي تقدم الدعم للفئات التي تستحقه دون غيرها، وهذا من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أفضل وبنسبة أكبر.

✓ **الإشكالية:**

ما هو دور سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر في تحقيق العدالة الاجتماعية؟

✓ **الأسئلة الفرعية:**

- هل الدعم الحكومي المطبق في الجزائر يقدم إلى مستحقيه أو إلى الجميع دون استثناء؟ وما مدى تحقيق سياسة الدعم الحكومي المطبقة في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع؟
- هل مديرية المصالح الفلاحية في ولاية خنشلة تغطي نسبة الطلب المحلي بشكل كلي؟
- ما هو أثر الدعم الفلاحي في ولاية خنشلة على القطاع الفلاحي بالولاية؟

✓ **الفرضيات:**

1. الدعم الحكومي المطبق في الجزائر موجه إلى جميع فئات المجتمع وهذا ما يؤدي إلى التقليل من نسبة تحقيق العدالة الاجتماعية.

2. مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة تغطي نسبة مقبولة من الطلب المحلي في بضع المنتجات الفلاحية.

3. زيادة مبالغ الدعم الحكومي المقدم للنشاط الفلاحي قد يؤدي إلى زيادة في الإنتاج المحلي للمنتوجات الفلاحية وبالتالي تطوير النشاط الفلاحي بالولاية.

✓ **أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هذه الدراسة وهذا البحث العلمي إلى مجموعة من الأهداف والمتمثلة في:

- التعرف على أهم السلع والخدمات المدعمة في الجزائر؛
- ابراز وتأكيد الدور الذي تلعبه المخططات المبرمجة من طرف الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال سياسات الدعم؛

معرفة مدى مساهمة سياسة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية.

✓ **أهمية الدراسة:**

بما أن سياسة الدعم الحكومي هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق العدالة الاجتماعية وأن معظم الدول تتبع هذه السياسة، وهذه الدراسة الغاية منها هو معرفة مدى مساهمة سياسة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع وخاصة في الدولة الجزائرية، ومعرفة إن كان له سلبيات وان وجدت محاولة إيجاد الحلول من أجل التخلص من هذه السلبيات وإصلاح هذه الساسة وتطبيقها بشكل أفضل من أجل الحصول على نتائج أفضل.

✓ **حدود الدراسة:**

تقتصر دراستنا على تحديد الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي والإطار النظري للعدالة الاجتماعية، واقتصرت دراستنا الميدانية على، ومعرفة مدى مساهمة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة عن طريق تربص بالمؤسسة دام مدة شهر ونصف (19مارس2023-04 ماي)2023، وذلك لمعرفة واقع الدعم الحكومي في القطاع الفلاحي لولاية خنشلة الذي شمل الإنتاج الحيواني (الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء) والإنتاج النباتي (القمح، الخضر، الفواكه).

✓ **أسباب اختيار الموضوع:**

- **أسباب ذاتية:**

– رغبة شخصية في الاطلاع على الموضوع وخاصة ان الجزائر في الوقت الحالي تعمل على اصلاح سياسة الدعم الحكومي المطبق وذلك من خلال محاولة الغاء الدعم السلعي(العيني) والانتقال الى دعم النقدي المقدم للعائلات ذات الدخل المحدود؛

– الرغبة في اثراء مكتبة الكلية بموضوع في هذا المجال وخاصة انه لم يدرس من قبل.

- **أسباب موضوعية:**

– ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الجزائري؛

– محاولة تشخيص واقع الدعم الحكومي المطبق في الجزائر؛

– ضرورة اصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر لتقليل من أثاره السلبية وتحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أفضل.

- **صعوبات الدراسة:**

لا يخلو أي بحث من مواجهة عراقيل أثناء إنجازه ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا ما يلي:

– قلة المراجع؛

– موضوع غير مدروس من قبل وخاصة عند طلبة الماستر؛

– بعض الموظفين بالمؤسسة التي تربصنا بها لا يريدون توجيهنا وتقديم المعطيات اللازمة في دراستنا والتحجج بكثرة الشغل لديهم؛

– صعوبة الوصول إلى الاحصائيات اللازمة لاكتمال دراستنا لهذا فالدراسة محدودة وغير مفصلة بالشكل المطلوب.

- **منهج الدراسة:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين:

– المنهج الوصفي: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، وهذا من أجل معرفة الإطار المفاهيمي لكل من الدعم الحكومي والعدالة الاجتماعية ومعرفة أشكال الدعم الحكومي المطبق في الجزائر؛

– المنهج التحليلي: تم الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي وذلك من خلال تحليل الاحصائيات المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة وهذا لمعرفة مدى مساهمة سياسة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية.

✓ **الدراسات السابقة:**

– عبد الرحمان جنون، **دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(1990–2019)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أم البواقي، 2020–2021، تناولت هذه الدراسة تأثير الدعم الحكومي على النمو الاقتصادية وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2019، حيث توصلت في الأخير أن للدعم الحكومي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والحكومة قد وجهت اهتمام كبير للقطاعات الاجتماعية كالسكن، التعليم الصحة، إلا أن دراستنا تختلف عن هذه الدراسة كون دراستنا تدرس الدور الذي تلعبه سياسة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية.

– قدار مريم، **اشكالية اصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر–دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035م–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019–2020، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر وتقييمها والتعرف على سلبياتها، وتم طرح فيها استراتيجية لإصلاح دعم الوقود في آفاق 2035، هذه الدراسة تتماثل مع دراستنا في تحليل الدعم الحكومي المطبق في الجزائر وتقييمه ومغرفة سلبياته وإعطاء حلول للتخلص أو التقليل من هذه الأثار السلبة، إلا أن درستنا تم ربط فيها بين الدعم الحكومي والعدالة الاجتماعية؛

– حنصال أبوبكر، بن أحمد سعدية، **استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن بديس، مستغانم–الجزائر رقم 07، 2018، هذه الدراسة تقريبا هي نفس دراستنا، حيث هدفت الدراستان إلى تشخيص وتقييم سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر ومعرفة مدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية في المجتمع، إلا أن دراستنا تختلف عن هذه الدراسة في أن دراستنا تناولت النشاط الفلاحي للوصول إلى النتائج أما هذه الدراسة فقد تحدثت عن الدعم الحكومي بشكل عام دون التخصص في قطاع معين.

✓ **هيكل الدراسة:** بغية الإجابة على الإشكالية وعلى الأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة عامة وثلاث فصول وفي الأخير خاتمة عامة:

– مقدمة عامة تضمنت تمهيد عام بالموضوع وإشكالية رئيسة وأسئلة فرعية تليها فرضيات، ثم أهمية الدراسة وأهدافها والصعوبات التي واجهتنا، وفي الأخير حدود الدراسة ومنهجها والدراسات السابقة؛

– الفصل الأول يعالج الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي والذي يشمل ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الدعم الحكومي في النظم الاقتصادية ونظرياته، والمبحث الثاني عموميات حول الدعم الحكومي من خلال التطرق إلى أنواعه وأهدافه وأسباب اللجوء إله وواقع الدعم في الدول العربية، والمبحث الثالث كان تحت عنوان الدعم الحكومي في التحليل الاقتصادية حيث تم التطرق فيه إلى الآثار الاقتصادية للدعم ودوره في إحداث التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الآثار الإيجابية والسلبية لإلغائه والبدائل الاقتصادية له؛

– الفصل الثاني تناول الإطار النظري للعدالة الاجتماعية واشتمل على ثلاث مباحث، المبحث الأول كان تحت عنوان ماهية العدالة الاجتماعية والذي تناول العدالة الاجتماعية في النظم الاقتصادية ومفهومها والمصطلحات المتعلقة بها، أما المبحث الثاني الذي كان تحت عنوان عموميات حول العدالة الاجتماعية والذي تضمن أنواعها وأركانها وأبعادها ومقوماتها، أما المبحث الثالث فقد تناول آليات تحقيق العدالة الاجتماعية وأسسها ومعيقات تطبيقها؛

– الفصل الثالث عنوانه دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية–دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة–، وهو أيضا احتوى على ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول أشكال الدعم الحكومي في الجزائر (دعم الإسكان والتعليم، دعم السلع الغذائية، دعم المواد الطاقوية ودعم النشاط الصحي)، أما المبحث الثاني فقد تناول واقع النشاط الفلاحي في ولاية خنشلة وتأثير الدعم الحكومي عليه، والمبحث الثالث تناول مساهمة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المستجدات التي ساهمت في تطوير الفلاح والإنتاج الفلاحي والمعيقات التي قد تواجه الفلاح خلال عملية الإنتاج واليد العملة في النشاط الفلاحي بالإضافة إلى كيفية مراقبة ومتابعة المستفيدين من الدعم والإجراءات المتخذة في حالة الإخلال بالالتزامات؛

– خاتمة عامة تضمنت نتائج الدراسة والتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي

تمهيد

تعتبر سياسة الدعم الحكومي من بين السياسات التي تسعى معظم الدول إلى تحقيقها سواء الدول النامية أو حتى المتقدمة، كما أن مختلف الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة طبقت هذه السياسة، إلا أن هناك اختلاف في كيفية تطبيق هذه السياسة من دولة لأخرى أو من نظام لآخر وهذا راجع إلى اختلاف أهداف هذه السياسات وأساليب تنفيذها.

فيكمن الهدف الأساسي من هذه السياسات في بعض الدول هو الحد من الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة أو الفئات محدودة الدخل، وقد يكون الهدف الأساسي للدعم الحكومي في بعض الدول هو تحقيق مستويات اقتصادية معينة من خلال تشجيع التصدير والتقليل من الاستيراد، كما قد يكون للدعم الحكومي أهداف أخرى كالحصول على دعم سياسي من المواطنين، تنمية الولاء الوطني وامتصاص غضب الشارع...الخ.

وهذا الاختلاف في الأهداف قد أدى إلى تنوع وتعدد القطاعات الموجه لها الدعم، وتشمل هذه القطاعات الدعم السلعي الذي تسعى الدولة من خلاله تخفيض أسعار بعض المنتجات الضرورية، بالإضافة إلى الدعم النقدي ومن خلاله تقوم الدولة بتقديم مساعدات للمنتجين أو المستهلكين دون مقابل أو قد يكون عن طريق تقديم قروض بأسعار فائدة أقل من شعر الفائدة السائد.

المبحث الأول: الدعم الحكومي في النظم الاقتصادية ونظرياته

من بين المشكلات الاقتصادية التي يسعى الاقتصاديون وضع حل مناسب لها هي مشكلة الفقر والتي قد تواجه مختلف البلدان الرأسمالية المتقدمة أو البلدان النامية، لهذا نجد مختلف الهيئات والمنظمات تسعى للتقليل من هذه الظاهرة، ولقد توصلت بعض الدول من خلال تجاربها أن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم للفئات محدودي الدخل بالإضافة إلى التحويلات الموجهة لمستحقيها في المجتمع هو الحل الأفضل الذي يؤدي إلى تقليص عدد الفقراء في المجتمع وتحسين المستوى المعيشي لهم.

المطلب الأول: تعريف الدعم الحكومي

هناك عدة مفاهيم للدعم الحكومي، نذكر منها:

- عرفت **المنظمة العالمية للتجارة Organisation Mondiale Commerce (2006)** الدعم الحكومي على أنه: هي مجموعة التحويلات المالية التي تقدمها الحكومة الى قطاع اقتصادي معين بغرض مساعدته على تحسين المردودية، أو إلى شركة وطنية أو خاصة للحفاظ على سعر المنتج أو الخدمة عند مستوى منخفض تماشيا مع القدرة الشرائية للمواطن[1]؛
- كما عرفت **الموسوعة البريطانية** الدعم بأنه: "امتياز اقتصادي أو امتياز ممنوح من قبل الحكومة للشركات الخاصة أو الأسر أو الوحدات الحكومية الأخرى، من أجل تعزيز هدف عام، وهو يشمل مدفوعات الرعاية الاجتماعية الرامية إلى تحسين أوجه عدم المساواة في توزيع الدخل والبرامج الحكومية الأخرى التي تهدف إلى التخفيف من آثار قوى السوق"[2]؛
- عرف أيضا **برنامج الإصلاح الاقتصادي** الدعم الحكومي بأنه" المساعدة المقدمة من قبل الحكومة للمنتجين أو المستهلكين من دون مقابل، وقد يأخذ الدعم ائتمان في حالة القروض بأسعار فائدة أقل من سعر الاقتراض الحكومي، أو قد يأخذ شكل تخفيضات في الالتزامات الضريبية (دعم ضريبي) أو مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بأسعار أعلى من أسعار السوق (دعم التوريد)، أو مدفوعات

[1] المنظمة العالمية للتجارة Organisation Mondiale du Commerce، Rapport sur Le Commerce Mondail2006، تاريخ الإطلاع2023/03/16، ساعة الإطلاع 10:00، ص 49.

[2] الموقع الرسمي للموسوعة البريطانية The Editors of Encyclopaedia Britannic، britannica.com، تاريخ الاطلاع 2023/03/16، ساعة الاطلاع 12:30.

ضمنية عن طرق الإجراءات التنظيمية الحكومية التي تدعم أسعار السوق (الدعم التنظيمي)، أو الاحتفاظ بالعملات المقدمة لأعلى من السعر (سعر أسعار الصرف)"[1]؛

- أما **وزارة المالية الجزائرية** تعتبر أن الدعم الحكومي هو شكل من أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو كمنتجين سواء بصورة مباشرة (الدعم الصريح) أو غير مباشر (دعم ضمني) قصد التخفيف من أعباء تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات محدودة الدخل، بالإضافة إلى تحقيق عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية[2].

المطلب الثاني: الدعم الحكومي في النظم الاقتصادية

1. الدعم الحكومي في ظل النظام الرأسمالي

في النظام الرأسمالي تباين دور الدولة في التدخل وعدم التدخل في الحياة الاقتصادية وهذا من قد أبرزته المدارس الفكرية.

فالفكر المركنتيلي أعطى دورا كبيرا للدعم الاجتماعي وذلك بتدخل الدولة في معظم نواحي النشاط الاقتصادي وذلك من خلال توجيه النشاط الاقتصادي وتنظيم الإنتاج والاستهلاك بالإضافة إلى مراقبة التوزيع والأسعار وكذلك حماية الصناعات الوطنية من خلال فرض ضرائب على السلع المستوردة وإجراءات أخرى، فهدف المركنتيليين من هذا الدعم هو تحقيق فائض داعم في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وخفض في الواردات.

أما الفكر الكلاسيكي فيقوم على فكرة الحريات الفردية وفقا لمقولة آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر" وهذا ما يسمى بالنظام الاقتصادي الحر الذي يعتمد على حرية الفرد في تحقيق مصلحته الخاصة في ظل سوق المنافسة، وبالتالي هذا الفكر قد رفض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد واقتصر تدخلها في الدفاع والأمن وتحقيق العدالة وضمان المرافق العامة التي يحتاجها المجتمع ويعجز القطاع الخاص عن توفيرها.

وبعد فشل الفكر الكلاسيكي في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وبعد أزمة الكساد 1929-1933 ظهر الفكر الكينزي الذي يرى إمكانية تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

[1] مروان بن دقية، الجيلالي بوزكري، **اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، المجلد17-العدد26، 2021، ص19.

[2] عبد الرحمان جنون، **دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(1990-2019)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أم البواقي، 2020-2021، ص ص10-11.

عن طريق استخدام السياسات النقدية والمالية محل الأسعار والأجور المرنة بالإضافة إلى فرض الضرائب التصاعدية وهذا ما يساعد على إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل[1].

2. الدعم الحكومي في ظل النظام الاشتراكي

كان تدخل الدولة قبل النظام الاشتراكي يقتصر فقط في تحقيق التوازن الاقتصادي والتوازن الإنتاجي فعمليتي الإنتاج و التوزيع تخص النشاط الاقتصادي فقط، لكن بعد ظهور نظام جديد للدولة وهو النظام الاشتراكي الذي ظهر مع بداية اندلاع الثورة الشيوعية في روسيا 1917م والذي يقوم على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج، أصبحت الدولة هي من تقوم أساسا بالإنتاج والتوزيع وفقا للخطة الاقتصادية المتبعة التي تسعى دائما لتنفيذها، أما في ما يخص المجال الاجتماعي فالدولة الاشتراكية دورها هو القضاء على التباين الكبير في الدخول بين فئات المجتمع أي إعادة توزيع الدخل القومي توزيعا عادلا ومتقاربا، مع إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج التي يقوم عليها أساسا النظام الرأسمالي السابق.

يختلف مفهوم الدعم الحكومي المقدم للإفراد والهيئات في الاشتراكية عن مفهومه في الفكر الرأسمالي، حيث يهدف النظام الاشتراكي إلى توزيع الدخل وتوفير خدمات خاصة للعجزة والمعاقين وكبار السن، فيسعى إلى رفع المستوى المعيشي لهم وإشباع حاجاتهم الاجتماعية، كما أن الميزانية العامة للدولة تختلف من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي، فالدول الرأسمالية تستمد الجزء الأكبر من إيراداتها من الضرائب التي تفرضها على القطاع الخاص أما الدول الاشتراكية تهدف ميزانيتها إلى تمويل القطاعات الإنتاجية لتحقيق أكبر معدل ممكن من النمو الاقتصادي مع توفير الخدمات الاجتماعية والثقافية[2].

3. الدعم الحكومي في ظل النظام الإسلامي

لا يقتصر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في النظام الإسلامي على توفير الأمن وتحقيق العدل بين الناس وهو ما سمي بوظائف الدولة الحارسة بل الدولة الإسلامية عند قيامها بوظائفها

---

[1] نصر الدين بن خليفة، **أثر سياسة الدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2000-2019)**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي تخصص: اقتصاد تطبيقي واستشراف، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2020-2021، ص ص14-15.

[2] قدار مريم، **إشكالية إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر-دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة الجزائر3، 2019-2020، ص ص 11-12

الاقتصادية لابد من التحلي ببعض القيم كالعدالة، الحرية، الشورى، الصبر، التوكل، المسؤولية، الاستقلالية...

ويمكن تلخيص وظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية في النظام الإسلامي بما يلي[1]:

✓ **تأمين الحاجات الأساسية لمعيشة الأفراد (حد الكفاية):** يجب على الدولة توفير معظم الحاجات الأساسية لمواطنيها وكل ما يوفر لهم حياة طيبة ويدفع عنهم الضرر، خاصة عندما يكون الفرد غير قادر على تحقيق هذه الحاجات الأساسية كالمرضى أو كبار السن أو العاطلين عن العمل لعدم توفر فرص شغل؛

✓ **تحقيق التوازن الاجتماعي:** يجب أن تعمل الدولة على تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع وذلك من خلال:

– توفير الرفاهية لأفراد المجتمع وذلك من خلال رفع المستويات المعيشية المنخفضة؛

– توفير فرص العمل والإنتاج، القليل من التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع، الحد من الاحتكار وتكديس الأموال.

✓ **الرقابة على النشاطات الاقتصادية:** يجب على الدولة القيام بوظيفة الرقابة على النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والقطاع الخاص، وذلك لتطبيق القواعد التي أرستها الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية والنشاطات الاقتصادية قصد محاربة المخالفات الشرعية كالغش، التلاعب والتطفيف في المكيال والميزان وغيرها. بالإضافة إلى مراقبة الأسواق لتحقيق الأسعار العادلة ومنع الاحتكار.

المطلب الثالث: الدعم الحكومي حسب النظريات: نظريات الدولة

1.نظرية ابن خلدون: يعرف ابن خلدون الدولة بأنها "كائن حي له طبيعته الخاصة به، ويحكمها قانون السببية، وهي مؤسسة بشرية طبيعية وضرورية، وهي أيضا وحدة سياسية واجتماعية لا يمكن أن تقوم الحضارة إلا بها"، كما يرى أن للدولة مراحل وأطوار خمسة تتمثل في: الاستلاء والتغلب، الاستبداد، الفراغ والدعمة، الخنوع والمسالمة وأخيرا طور الإسراف والتبذير، كما يرى أيضا أن الدولة تقوم على أساسين هما: الأول العصبية وهو المعبر عنه بالجند، والثاني المال الذي هو قوام أولئك الجند[2].

[1] نصر الدين بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

[2] هيام عبد الفتاح، **نظرية الدولة قراءة نقدية مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي في ضوء نظرية ابن خلدون والنظرية الماركسية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد4-العدد5، 2016، ص 210.

✓ **عوامل قيام الدولة أو انهيارها:** يمكن أن تكون العوامل التي تعمل على تثبيت الدولة وتقويتها هي نفسها العوامل التي تؤدي إلى ضعف الدولة وانحطاطها ثم انهيارها، ومن أهم هذه العوامل نذكر منها ما يلي[1]:

– **العامل الاجتماعي:** يتمثل هذا العامل في العصبية وهي التي تشكل القاعدة المجندة والمدافعة والحامية للدولة وهي النواة الأولى لها، هذا العامل هو العامل الرئيسي لقيام الدولة أو انحطاطها عند ابن خلدون.

– **العامل الاقتصادي:** عامل المال أو ما يسمى اليوم بالعامل الاقتصادي يعتبر من أهم العوامل التي تعمل على تقوية الدولة والنهوض بها. فالدولة بحاجة إلى أموال من أجل تمويل مشاريعها وسد حاجات مواطنيها ورفع مستوى معيشتهم، فوفرة المال سلاح في يد الدولة فإن فقدته أصبح سلاح مسلطا عليها.

– **العامل السياسي:** العامل السياسي هو عاملا متداخلا مع جميع العوامل الأخرى لأن السياسة ليست مستقلة عن الاقتصاد والاجتماع والحرب والسلم فهي التي تخطط لجميع هذه المجالات. فالسياسة غير الراشدة التي تعتمد على الظلم والبطش اتجاه المواطنين تؤدي إلى هدم قواعد الدولة.

✓ **مبررات نشأة الدولة عند ابن خلدون:** يرى ابن خلدون أن حاجة الإنسان للغذاء والكساء والمأوى والدفاع عن النفس هي التي تدفعه إلى الانتظام في مجتمع إنساني كما يرى أن الإنسان معرض للخطر ليس من جانب الحيوانات المفترسة فقط وإنما قد يلحقه الضرر من أخيه الإنسان لذلك وجب وجود سلطة تحمي مواطنيها وهذا ما اسماه ابن خلدون بالوزاع وهو الحاكم، إذن الدولة عند الخلدونية تقوم على جدلية التناقض بين الحاجة وعدم القدرة فحاجة الإنسان إلى الغذاء تتناقض مع عدم قدرته على توفيره بمفردهم ما يحتِّم ضرورة التعاون والاجتماع وهذا ما يتناقض مع طبيعة الظلم المتأصل في النفسية الإنسانية وبالتالي ضرورة قيام الدولة[2].

2. **نظرية كارل ماركس:** نشأت الماركسية على يد كارل ماركس الذي يرى بأن المجتمع هو صراع طبقات[3]، فالنظرية الماركسية هي مجموعة أفكار تدرس المجتمع وتحلل وتفسر ظواهره وأزماته الاجتماعية كانت أو الاقتصادية والتي قد يعود أسبابها الى الفقر والتفاوت الاجتماعي والطبقي، بالإضافة إلى الأزمات السياسية كالانقلابات والديكتاتوريات وظاهرتي الشغل والتكنولوجيا وأثرهما على الإنسان ومن ثم تفسير البطالة[4].

---

[1] بن عمر سامية، **الدولة عند ابن خلدون**، مجلة العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الأغواط، المجلد1–العدد2، 2007، ص ص270–271.

[2] هيام عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 211.

[3] أحمد زاوي، رشيد مياد، **المدرسة الماركسية وتفسيرها للظاهرة التاريخية**، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، جامعة يحيى فارس، المدية–الجزائر، المجلد 01–العدد02، أكتوبر2020، ص02.

[4] نوره كطاف هيدان، **النظرية الماركسية: الأسس والتقييم**، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، 2020، ص04.

عرف ماركس الطبقية انطلاقا من دراسته للمجتمع الرأسمالي فهو يحددها بثلاث مجموعات وهي: العمال المأجورون، الرأسماليون وملاك الأراضي أي أنهم يشكلون طبقات انطلاقا من مداخيلهم ومصادرهم أي قيمة عملهم، رأسمالهم وأراضيهم[1].

فالدولة عند ماركس هي منظمة للسيطرة الطبقية، أي أنها تمثل ظاهرة استغلال وتسلط غير شرعي يجب العمل على تحطيمها وإنقاذ المجتمع الإنساني منها. فالدولة لا تعمل على توفير الرفاهية للشعب وانما تقوم على الاكراه الطبقي نتيجة لأقسام الجماعة إلى طبقات متصارعة واحتكار البعض منها ملكية الإنتاج والتي استطاعت بواسطتها استغلال سائر طبقات المجتمع وتسخيرها لخدمتها، لذا فالدولة عند كارل ماركس لا تعد وأن تكون ظاهرة ثانوية ظهورها ووجودها مرتبط بظاهرة الصراع الطبقي. وتستمد قوتها وسيطرتها مما تملكه من أدوات الإنتاج وسيطرتها على الجانب الاقتصادي، الذي يتبعه سيطرة حتمية على الجانب السياسي مما يعلي التنظيمات الاقتصادية على التنظيمات السياسية[2].

✓ **أسس النظرية الماركسية:** هناك العديد من الأسس التي تقوم عليها النظرية الماركسية نذكر منها ما يلي:

– **المادية الجدلية:** وهي تعني أن العالم المادي هو الحقيقة الوحيدة والجدلية هي فلسفة علمية، فالمفهوم المادي للعالم هو مفهوم علمي، ففي المادية الجدلية يعالج الماركسيون القوانين النظرية التي تدور كلها حول فكرة التناقض الكامنة في ظواهر العالم والطبيعة، فهذا التناقض يمكن أن يكون قائم على الأشياء أو على المجتمع، فالتناقض في الأشياء يعني حركة هذه الأشياء أي المادية الجدلية أساس دراستها هي الحركة.

وما يمكن استخلاصه هو أن المادية الجدلية لا تناقش الأمور الغيبية، لأنها لا تؤمن إلا بالمادة المحسوسة، وترى المادية الجدلية أن كل ما في الوجود يتضمن عناصر متناقضة ومتصارعة فيما بينها.[3]

– **المادية التاريخية:** هي ذلك العلم الذي يقوم بتطبيق قوانين ومبادئ المالية الجدلية على المجتمع، أي أن المادية الجدلية هي العلم الذي يصدر القوانين العامة التي تحكم المجتمع والجدلية التاريخية هي العلم المسؤول عن تطبيق هذه القوانين.

حيث نرى أن ماركس قد جاء بالفلسفة المادية من منطق العلوم الطبيعية والمعرفة العلمية المجردة والافتراضات الفلسفية وإسقاط هذه الفلسفات على أرض الواقع، أما في الجدلية التاريخية قام بنقل هذه الأفكار والقوانين من مجال الفلسفة إلى مجال المجتمع والظواهر والتطورات الاجتماعية، حيث يجب أن مراعاة أن علم الاجتماع له حقائق مرنة والبشر مختلفون وانعكاساتهم وردود أفعالهم نسبية متباينة عل عكس قواني الفيزياء والرياضيات...تتميز بالثبات والصرامة.

---

[1] أحمد زاوي، رشيد مياد، المرجع نفسه، ص 03.

[2] هيام عبد الفتاح، المرجع نفسه، ص 210.

[3] نوره كطاف هيدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8.

وما نستخلصه أن المادية الجدلية هي علم يدرس تاريخ المجتمعات وبنية المجامع وعملية التفاعل بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والقوانين الأكثر عمومية والقوى المحركة لهذا التطور[1].

✓ **مبررات نشأة الدولة عند ماركس:** يرى ماركس أن سبب ظهور الدولة راجع إلى اكتشاف الإنسان الآلة الزراعية البدائية أي أدوات الإنتاج، فالأفراد قبل هذه العصور كانوا مصدر عيشهم ما يلتقطون من ثمار أو أعشاب أما بظهور هذه الآلات ظهر مفهوم الملكية الخاصة ومفهوم الغلة والتي هي قابلة للتخزين والتمليك، ومن هنا يبدأ الصراع حول ملكية أدوات الإنتاج وملكية الغلة الزراعية بين الأفراد وكانت الغلبة للأقوى هذا ما أدى إلى ظهور دولة وحكومة.

كما يرى ماركس أن ظهور المجتمع البشرى راجع إلى تجمع الأفراد من خلال نوع من الاتفاق التعاقدي من أجل تطوير الأرض وخدمتها لأن الفرد بمفرده لا يستطيع ذلك وانما كل ما بوسعه هو أن يأكل منها كالحيوان[2].

3. **نظرية آدم سميث:** كان آدم سميث أحد أهم الاقتصاديون الذين شاركوا في وضع النظريات الأولى للنمو الاقتصادي حيث أنه كان ينادي بالحرية الفردية والتخصص وتقسيم العمل. كما أن سميث قد ركز على القطاع الصناعي وطبقة الصناع كأساس للنمو الاقتصادي في المجتمع وهذا لسبب تزايد الغلة في القطاع الصناعي الذي يأتي عن طريق تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، كما ير أيضا أن تراكم رأس المال يعتبر محرك أساسي لعملية النمو وهذا التراكم الذي يأتي عن طريق الادخار وبالتالي الاستثمار[3].

✓ **الأفكار التي جاء بها سميث في النمو الاقتصادي:**

تتمثل أهم الأفكار التي جاء بها آدم سميث في[4]:

- الإنتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصر الإنتاج وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية(الأرض)؛
- أساس نظرية سميث في النمو الاقتصادي هو تراكم رأس المال؛
- التخصص وتقسيم العمل سيعملان على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل ويتوقف نجاح ذلك على سعة السوق؛
- القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي ترفع من معدل النمو الاقتصادي نتيجة لقدرة هذا القطاع على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل وبالتالي تحقيق الأرباح التي هي مصدر الاستثمارات.

[1] نوره كطاف هيدان، مرجع نفسه، ص ص 9-10.

[2] هيام عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 211.

[3] بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص11.

[4] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص12.

من خلال عناصر هذا المبحث يمكن استخلاص أن دور الدولة في الاقتصاد مر على عدة تحولات وعدة أشكال. ففي النظام الإسلامي كان دور الدولة يقتصر على: الإشراف على حسن سير المعاملات في الأسواق ومراقبتها، العمل على تحقيق التنمية الشاملة وذلك من خلال الاستغلال الكلي للموارد الاقتصادية المتاحة، أي دور الدولة في النظام الإسلامي يقوم على أساس التوجيه لا على أساس التحكم والاجبار.

أما آدم سميث فقد جاء بنظرية جديدة بني عليها النظام الرأسمالي الذي يقوم على مبدأ سيادة الحرية الاقتصادية وفق مقولة آدم سميث" دعه يعمل دعه يمر"، حيث انحصر تدخل الدولة في هذا النظام على القيام بوظائف الدفاع الخارجي والأمن الداخلي وتحقيق العدالة أي الدولة ليس لها حق التدخل في العمليات الإنتاجية أو المشاركة في الاقتصاد وإنما دورها هو الرقابة وتحقيق العدالة.

وبعد عجز النظام الكلاسيكي على حل الأزمات الاقتصادية الكبرى ظهر النظام الكينزي الذي نادى بتدخل الدولة في حل هذه الأزمات كما يرى أيضا أن للدولة حق فرض الضرائب وإعادة توزيع الدخل لفائدة الفئات محدودة الدخل.

الانتقال إلى النظام الرأسمالي أدى إلى ظهور طبقة اجتماعية متضررة وهي الطبقة العاملة وهذا ما أدى إلى ظهور نظريات فكرية فلسفية من أجل اصلاح حال هذه الطبقة، ومن بين هذه النظريات النظرية الماركسية الذي نادى فيها ماركس إلى التخلي عن النظام الرأسمالي والتحول إلى النظام الاشتراكي الذي يرى بأن الدولة لا يقتصر دورها على توفير الأمن وضمان استقرار الإطار الانوني للنشاط الاقتصادي فقط، بل يتوجب على الدولة القضاء على الفروقات في الدخل بين طبقات المجتمع.

إذن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في النظام الاشتراكي هو من أدى إلى خلق مفهوم الدعم وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل من طرف الدولة وتوفير الخدمات الخاصة للعجزة والمعاقين وغيرهم، وهذا بفرض ضرائب على الفئات مرتفعة الدخل.

المبحث الثاني: عموميات حول الدعم الحكومي

الدعم الحكومي هو جزء من السياسات الاجتماعية التي تسعى الى حماية الفقراء من ارتفاع الأسعار والحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة على جميع افراد المجتمع، كما أنه يستخدم لحماية المنتجين والمستهلكين وحماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

المطلب الأول: أنواع الدعم الحكومي

هناك عدة تصنيفات لأنواع الدعم الحكومي تتمثل في[1]:

1. **الدعم المباشر والضمني:** وينقسم إلى:

✓ الدعم المباشر: يتمثل في المبالغ المالية التي تخصص سنويا في الموازنة العامة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية بأقل سعر ممكن للمواطنين (أسعار تقل عن تكلفة الإنتاج أو الاستيراد)؛

✓ الدعم غير المباشر: هو الفرق بين تكلفة انتاج السلع والخدمات في القطاع العام، والسعر الذي تحدده الدولة لبيع هذه السلع والخدمات؛

✓ الدعم الضمني: هو الفرق بين أسعار بيع بعض السلع المنتجة محليا وأسعار بيعها في الأسواق العالمية أو في خسائر الشركات التي تجبر على بيع منتوجاتها بسعر أقل من تكلفة انتاجها.

2. **الدعم النقدي والعيني:** ويتمثل في:

✓ الدعم النقدي: وهو تقديم مساعدات مالية أما للمواطنين أو للمستثمرين لتشجيع وذلك ما يسمى بالحوافز التشجيعية للمستثمرين والمصدرين.

✓ الدعم العيني: هو تخفيض المنتجات الاستهلاكية للمواطنين بسعر أقل من تكلفة الإنتاج مثل: القمح، الزيت، السكر، الغاز الطبيعي...وغيرها، أو تقديم مدخلات العمليات الإنتاجية باقل من سعر التكلفة مثل: البترول والمازوت... ويتم ذلك من خلال دفع الحكومة نسبة من أسعار استيراد أو انتاج تلك السلع.

3. **دعم الطاقة:** ويشمل دعم كل من المنتجين والمستهلكين:

- يكون دعم المنتجين عندما يحصل الموردون على أسعار أعلى من سعر مرجعي معين؛
- يكون دعم المستهلكين من خلال خفض الأسعار المدفوعة من طرف المستهلكين إلى سعر أقل من سعر مرجعي معين.

[1] البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، المجلد05- العدد02، ديسمبر 2019، ص ص61-62.

المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى الدعم الحكومي

يعتبر الدعم الحكومي آلية مهمة لحماية أصحاب الدخل المنخفض كالعمال والموظفين وبصفة عامة الفقراء ومساعدتهم على تحمل الأسعار والسلع والخدمات، والدعم هو نوع من أنواع الإعانات التي تقدمها الدولة لمحدودي الدخل عن طريق عرض السلع والخدمات الأساسية بأسعار تقل عن سعر تكلفة الإنتاج.

والمبرر الأساسي لاتباع الحكومات لسياسة الدعم هو مساعدة فئات معينة من المجتمع ذات الدخل المنخفض أو المتوسط بهدف توفير الحاجات الأساسية وتحسين المستوى المعيشي لهم، وهذا راجع لعدم قدرة الحكومات على الإدارة والتوزيع المتساوي للثروات أو تشجيع الصناعات لزيادة الإنتاج المحلي أو تجنب ضغوط التضخم الذي قد يظهر نتيجة ارتفاع أسعار السلع.[1]

المطلب الثالث: أهداف الدعم الحكومي

تعمل سياسة الدعم على تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها[2]:

- إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل: تتميز الدول النامية بوجود فروق واضحة وكبيرة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع. فنجد طبقة غنية وطبقة فقيرة أي محدودة الدخل وقد لا تكون طبقة متوسطة، ولتقليص هذا الفارق تقوم الدول بفرض ضرائب على الطبقات الغنية ومنحها لمحدودي الدخل كإعانة وهذه الإعانة تؤدي إلى رفع مداخيل الطبقات الفقيرة وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- استقرار الأسعار: من الأهداف الأساسية للدعم هو توفير السلع والخدمات الضرورية للمستهلكين وذلك بأقل سعر ممكن وهذا بهدف رفع المستوى المعيشي للطبقات محدودة الدخل وتوفير حياة كريمة لهم، وقد يؤدي خفض سعر السلع إلى اضطراب في أسواق السلع وقيام البائعين بإخفاء السلع المدعمة وظهور السوق السوداء وفي النهاية زيادة حدة التضخم لذا يجب على الدولة استخدام هذا الدعم بطريقة مثلى؛
- توفير الحد الأدنى من الغذاء: نجد أن الفئات محدودة الدخل خاصة في الدول النامية تنفق نسبة كبيرة من دخلها على توفير الغذاء ويرى الكثير أن الوسيلة التي تضمن توفير الحد الأدنى من الغذاء هي الدعم، فدعم السلع الغذائية يعمل على زيادة الاستهلاك لدى الطبقات المحدودة الدخل وبالتالي تحسين المستوى المعيشي(التغذية) والمستوى الصحي للمواطنين وهذا ما يؤدي إلى زيادة قدرتهم على العمل ورفع الإنتاجية.

---

[1] حمود شافعي العجمي؛ **الغاء الدعم وأثره على الاقتصاد المحلي: رؤية شرعية**، مجلة دار العلوم، القاهرة–مصر؛ المجلد37–العدد131، ص 27.

[2] نصر الدين بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 5–6.

وبالإضافة إلى هذه الأهداف توجد أهداف أخرى للدعم الحكومي وتتمثل في: منح دعم للمزارعين في بعض الدول بغرض رفع الإنتاج المحلي والحفاظ على التربة الزراعية وعدم تعرضها للتآكل.

المطلب الرابع: واقع الدعم الحكومي في الدول العربية

تعتبر دول منطقة الشرق الأول وشمال افريقيا من أكثر الدول التي تتبع سياسة الدعم الحكومي في العالم خاصة في دعم الموارد الطاقوية، حيث شهد الدعم الحكومي في الدول العربية ارتفاعا ملحوظا بسبب ارتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات خاصة المستوردة منها خلال السنوات الماضية، أما في السنوات الأخيرة فقد انخفض وبالأخص الدعم المشمول في الميزانية العامة والذي يشمل المواد الغذائية، الكهرباء، منتجات البترول، برنامج الإسكان، حيث نجد الدعم الحكومي في مصر قد انخفض من 29%سنة 2013 إلى 17%، وفي الأردن انخفض من 4,8% إلى 3% وفي البحرين من 2,9% إلى 2,6% وفي الإمارات من 2,7% إلى 2% في نفس الفترة، أما بالنسبة إلى لبنان فقد تراجعت نسبة الدعم الحكومي فيها من اجمالي النفقات العامة من 0,4% سنة2013 إلى 0,2% سنة 2015 ويخص هذا التراجع انخفاض الدعم الحكومي لمنتجات النفط المستورد وتراجع دعم خدمات الكهرباء بالإضافة إلى تراجع البسيط في دعم الوارد الغذائية.

فالدول العربية قد تختلف في تحديد السلع والخدمات التي يشملها الدعم الحكومي، فبالنسبة إلى دعم منتجات الطاقة فبعض الدول خفضت من نسبة دعمها وبعض الدول توقفت عن دعمها، مثلا: الأردن، الامارات، عمان، لبنان، المغرب وموريتانيا رفعت دعمها للمنتجات النفطية، ورفعت كل من الأردن، لبنان وقطر الدعم عن الغاز الطبيعي، وموريتانيا ولبنان رفعت الدعم على الطاقة الكهربائية في حين لا تزال فلسطين والأردن وقطر والكويت والعراق وغيرها من الدول تستمر في دعم الطاقة الكهربائية، أما دعم السلع الغذائية فهو يختلف من دولة لأخرى فلكل دولة مواد تدعمها تختلف عن المواد التي تدعم في الدول الأخرى.[1]

[1] نصر الدين عبد الكريم، **دعم السلع الأساسية في الدول العربية**، شبكة المنظمات العربية غير حكومية للتنمية للنشر، فلسطين، نوفمبر2021، ص 5.

المبحث الثالث: الدعم الحكومي في التحليل الاقتصادي

يعتبر الدعم من أهم القضايا التي تؤثر في اقتصاد الدول رغم اختلاف أنظمتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، حيث نجد أن الدول النامية هي أكثر الدول احتياجا لتطبيق نظام الدعم بشكل دقيق وهذا لمكافحة الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين.

ومن الخطأ النظر إلى الدعم الحكومي على أنه عبء مالي كباقي النفقات والتغاضي على أهمية أهدافه سواء اجتماعيا أو اقتصاديا.

المطلب الأول: الأثار الاقتصادية لسياسة الدعم الحكومي

هناك الكثير من الاثار لسياسة الدعم المقدمة للمنتجين والمستهلكين ومن بينها[1]:

✓ **أثر الدعم على الكفاءة:** يتوقف تأثير الدعم على الكفاءة على المرونة السعرية لعرض وطلب السلعة المدعمة، وينتج عن ذلك استمرار المنتجين في السوق رغم عدم كفاءتهم وبالإضافة إلى الاسراف غير العقلاني للسلع المدعمة؛

✓ **زيادة الطلب الكلي والاستهلاك:** تتوقف كمية الاستهلاك والطلب الكلي على حجم المرونة السعرية المدعمة أي كلما زادت المرونة السعرية للسلع المدعمة كلما زاد الطلب الكلي وزاد الاستهلاك والعكس صحيح؛

✓ **أثر الدعم على توزيع الدخل:** سياسة الدعم من أدوات السياسة المالية حيث تستخدم في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من الطبقة الغنية إلى الطبقة الفقيرة وذلك من أجل تقليص الفارق بين هذه الطبقات وذلك من خلال فرض ضرائب على الفئات الغنية ومنحها في شكل إعانات ومنحها إلى الفئات ذات الدخل المحدود أو التنازل على الضرائب على أصحاب الدخل الضعيف؛

✓ **أثر الدعم على الإنتاج:** دعم الدولة للقطاعات المهمة للمواطن كالصحة والسكن تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للعامل القومي، فهناك بعض الدول تقدم الدعم لبعض الاستثمارات لتوجيه القطاع كدعم الصادرات التي تؤدي إلى تخفيض كلفتها لزيادة حجمها؛

✓ **أثر الدعم على المنافسة:** الدعم للأفراد سواء الدعم المباشر كالمنح أو الفروض أو الإعفاءات الضريبية يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة انتاج الشركات المدعمة أو تغيير طريقة انتاجها وبالتالي تعزيز المنافسة؛

[1] فتحي حسن دندن، زين الدين قدال، **واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة علي لونيسي، البليدة2، الجزائر، المجلد13-العدد1، 2022، ص11.

✓ **أثر الدعم على الموازنة:** ارتفاع الدعم الحكومي يؤدي إلى رفع النفقات العامة وخفض الإيرادات مما ينتج عنه عجز في الموازنة العامة خاصة إذا كانت الدولة تعاني من نقص في الإيرادات مما يدفع الدولة للبحث عن مصادر أخرى لسد العجز؛

✓ الحد من الأثار التضخمية والرفع من القدرة الشرائية.

المطلب الثاني: دور سياسة الدعم في احداث التنمية الاقتصادية

أصبح المواطنون يطالبون الدولة بتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية وذلك من أجل تحسين احوالهم التعليمية والصحية والمعيشية وهذا راجع إلى تطوير الوعي الاجتماعي لديهم، وهذا ما أجبر الدولة على القيام بتقديم خدمات اجتماعية أكثر كالدعم الاجتماعي للطبقات الفقيرة ورواتب المتقاعدين، وهذا ما أدى إلى تزايد النفقات العامة للدول في الوقت الراهن.

ويكمن أثر سياسة الدعم على البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية من خلال الانفاق على بعض القطاعات التي تعد هدفا من أهداف السياسة المالية المهمة وهي اعادة توزيع الدخل الوطني والمتمثلة في[1]:

- **الصحة:** وتعتبر الصحة عنصر من عناصر رأس المال البشري حيث أنها ترفع من القدرات الفردية، ومن مؤشرات الوضع الصحي والعناية الحكومية بقطاع الصحة هو إنفاق الحكومة على بناء المستشفيات ومراكز العيادات وتوفير الخدمات الصحية فيها ومكافحة الأمراض، حيث نجد نسبة عالية من السكان في العالم لا يستفيد من الخدمات الصحية لذلك فهي تواجه خطر الفقر بسبب المصاريف الضرورية التي تنفقها على الرعاية الصحية في ظل غياب حماية صحية اجتماعية ملائمة لها؛
- **التعليم:** التعليم هو الركيزة الاساسية في تطوير الانسان فله اهمية خاصة وكبيرة في تحسين آفاق النمو الاقتصادي ورفع الانتاجية وتحسين مستويات الدخل وتوزيعه ورفع مستوى الصحة العامة والتغذية فهو يساهم في التنمية الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والشفافية، فالتعليم يعد أهم عمليات الاستثمارات في رأس المال البشري؛
- **الإسكان:** يعتبر السكن حق من حقوق الانسان المعترف بها دوليا منذ سنة 1948 وهذا ما نصت عليه المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى أن السكن حاجة أساسية من حاجات الانسان فهناك علاقة وطيدة بين السكن الملائم للعيش وبين ارتفاع الكفاية الانتاجية، أي كلما كان المسكن ملائما كلما قلت الاصابة بالأمراض وارتفعت قدرة الافراد على العمل والعطاء. وأفضل مؤشر لمدى اهتمام الدول بهذا القطاع هو المبالغ المستثمرة في قطاع السكن؛

[1] قدار مريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

- **الحماية الاجتماعية:** ان النفقات التحويلية كتعويض مصاريف العلاج ومنحة الشيخوخة تجعل الافراد يشعرون بالضمان حاضرا أو مستقبلا، وهذه التأمينات الاجتماعية تعد أداة لاقتطاع جزء من الدخل الوطني واعادة توزيعه مما يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي وزيادة الانتاجية، ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة فقد احتلت التأمينات الاجتماعية المرتبة الأولى في البلدان الصناعية حيث تراوحت نسبتها 48,2 في الولايات المتحدة الامريكية؛
- **الميزانية العامة:** الميزانية العامة تأثير كبير على المجال الاجتماعي فهي تساهم في التقليل من الفرق بين طبقات المجتمع والتقريب بينهم بالإضافة إلى أنها تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي في الدولة، وهناك العديد من النظريات التي تعالج هذا التأثير ومن أهمها[1]:

– **نظرية تعادل الدخول:** وتتمثل هذه النظرية في تحقيق المساواة في الدخل وذلك في طريق معرفة المعدل المتوسط لدخل الفرد وفرض ضرائب على ذوي الدخل المرتفع ومنح هذه الضرائب للفئات ذات الدخل المحدود وبالتالي تقليص الفوارق بين الطبقات؛

– **نظرية تكافؤ الفرص:** يرى المفكرون ان الملكية الفردية هي السبب الرئيسي في ظهور التفاوت الاجتماعي وعدم تعادل الدخول حيث يرون ان علاج ذلك هو فرض ضرائب عالية على الارث ورؤوس الأموال، واستخدام هذه الضرائب في توفير التعليم المجاني والخدمات الصحية والاجتماعية وتوفير فرص العمل وتوفير امكانيات موحدة لجميع افراد المجتمع.

المطلب الثالث: الاثار الايجابية والسلبية لإلغاء الدعم الحكومي

1. الآثار الإيجابية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

من الآثار الإيجابية لإلغاء الدعم على مستوى الاقتصادي والاجتماعي ما يلي[2]:

- الحد من عجز الموازنة العامة والديون الخارجية والازمات المالية المتكررة؛
- ارتفاع كفاءة الموارد وزيادة القدرة الانتاجية المستقبلية؛
- المحافظة على العرض والقضاء على التشوهات السعرية والفساد والسوق السوداء؛
- الحد من الاستيرادات السلعية للدولة؛
- الحد من التضخم الذي يسببه الدعم؛
- تجنب اهدار المال العام من جراء صرف الدعم لغير الطبقات الاجتماعية المستحقة له؛

[1] قدار مريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

[2] علي سيد اسماعيل، **الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، 2018، ص ص 2760-2761.

- علاج تسرب الدعم إلى غير الأهداف المرغوب فيها؛
- القضاء على الفجوة بين شرائح المستهلكين وطبقة الوسطاء؛
- تفادي خسارة الدولة من كلفة السلع والخدمات المدعة.

2. الآثار السلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

من الآثار السلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ما يلي[1]:

- الغاء الدعم يؤدي الى رفع اسعار السلع الاستهلاكية؛
- الغاء الدعم يؤدي الى التضخم؛
- التدهور الواضح في مستوى معيشة الفئات والطبقات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة؛
- الغاء الدعم يؤدي الى المطالبة بزيادة الأجور؛
- الغاء الدعم يؤدي الى انخفاض كفاءة استخدام الموارد والقدرة الانتاجية؛
- التأثير على رفاهية الأفراد ومستوى دخولهم؛
- عدم توفير سلع تساعد في تحقيق الاشباع المستهدف للمواطن؛
- اهدار حقوق محدودي الدخل واهمال مساعدة المواطنين؛
- غياب التكافل الاجتماعي بين ابناء المجتمع الواحد وخلق طبقات معدومة ومحرومة.

المطلب الرابع: البدائل السياسية للدعم الحكومي في الواقع الاقتصادي

هناك مجموعة من البدائل المتاحة لتطبيق الدعم نذكر منها ما يلي[2]:

1. **الغاء الدعم العيني واستبداله بالدعم النقدي:** يرى أصحاب هذا الرأي من الأفضل تقديم الاعانات المالية في شكل نقدي بدلا من الدعم العيني وهذا لحل مشاكل الدعم وهذا يكون خلال فترة زمنية معينة وفي ذلك الفترة تستطيع الدولة تحديد من يستحق الدعم وزيادة دخله مما يتماشى مع ارتفاع الاسعار.

ومن الصعب على الدولة ايجاد بديل كفء للدعم يعوض المواطنين الذين سيلحق بهم الضرر نتيجة الغاء الدعم وهذا بسبب لاستمرار بقاء الدعم تجنبا للآثار الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية التي ستنتج عند الغاءه...

إلا أن بعض الخبراء لم يساندوا هذا الحل لأن الفقراء قد استفادوا من الدعم العيني وبعضهم استطاعوا الخروج من دائرة الفقر بسببه، ومن بين الاعتراضات على التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي ما يلي:

[1] علي سيد اسماعيل؛ مرجع سبق ذكره؛ ص ص 2774-2775.

[2] حمود شافعي العجمي؛ مرجع سبق ذكره، ص ص52-53.

- صعوبة تحديد البدل النقدي لمختلف الفئات التي تستحق هذا البدل؛
- عدم وجود أي ضمان لتوفير السلع الأساسية بأسعار تناسب الفقراء ومحدودي الدخل، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية لهذه الفئات بعد الغاء الدعم العيني؛
- احتمال عدم التعويض الكامل لزيادة الأسعار بعد الغاء الدعم العيني، مما يؤدي الى تدهور معيشة الطبقات الفقيرة.

وما يمكن استخلاصه هو أن أفضل طريقة لمعالجة الدعم بشكل كلي هو العمل على زيادة الانتاج وتطويره، وبالتالي زيادة الدخول واعادة توزيع الدخل.

2.ترشيد الدعم: تعتبر قضية ترشيد الدعم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول وهذا راجع الى ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، ولهذا يجب على أي حكومة وضع خطة محدودة لترشيد الدعم وتحويل بعض من المبالغ إلى بنود استثمارية في شكل مشاريع انتاجية جديدة.

وعند ترشيد الدعم السلعي يجب مراعاة ما يلي[1]:

- ضرورة الغاء الدعم عن السلع الكمالية؛
- فرض ضرائب مرتفعة على سلع الاستهلاك الكمالي وتخصيص حصلتها لتمويل دعم السلع الضرورية؛

ومن بين الاقتراحات التي تسهم في ترشيد قيمة الدعم والتأكد من وصوله إلى مستحقيه بشكل يحقق العدالة ما يلي:

- خفض ضريبة المبيعات على مستلزمات انتاج بعض السلع خاصة السلع الغذائية؛
- دخول الدولة كمستورد للسلع الغذائية ويكون ذلك بالتعاقد مع الدول التي تكون بها السلع منخفضة السعر نسبيا؛[2]
- تحديد مستحقين الدعم وذلك بوضع ضوابط وشروط تحدد نلك الفئات.

وتكمن معايير ضبط وترشيد نفقات الدعم في:

- معيار الاستفادة وربط الانفاق بالعائد: فيجب ألا يستفيد الغني من الدعم؛
- معيار المسائلة عن النفقات: ويقصد بها مسائلة ومناقشة المسؤول عن نفقات الدعم التي تسبب فيها؛
- معيار تجنب نفقات الاسراف والتبذير والضياع
- معيار نجنب توجيه الدعم إلى السلع الترفيهية.

[1] حمود شافعي العجمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.

[2] حمود شافعي العجمي، مرجع نفسه، ص 56.

وخلاصة القول يجب ترشيد الرقابة على جميع السلع المدعة ويجب أن يكون الدعم بزيادة مناسبة في أجور محدودي الدخل لتعويضهم عن زيادة الأسعار ويجب على الدولة مراعاة مواصفات الجودة للسلع والخدمات المدعمة.

خلاصة الفصل:

الدعم الحكومي هو أحد السياسات المعتمدة للقضاء على مجموعة الأزمات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية التي خلفها النظام الرأسمالي، فتطبيق هذه السياسة لا تقتصر على الدول النامية فقط وإنما قد تلجأ إليه الدول الاشتراكية وحتى الرأسمالية، فله عدة أهداف كتحقيق التوازن الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، ولكي يكون الدعم فعال وناجح لابد من ترشيده والعمل على تشديد الرقابة على جميع السلع المدعة، بالإضافة إلى الزيادة المناسبة في أجور محدودي الدخل لتعويضهم عن زيادة الأسعار.

ورغم أهمية سياسة الدعم وحلها للكثير من المشكلات الاقتصادية إلا أن موضوع تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لا زال الجدل قائم عليه وهذا لأنه يعتبر من القضايا الفكرية القديمة الحديثة، بالإضافة إلى صعوبة تطبيقه والعمل به وأن ما يليق بدولة قد لا يصلح في دولة أخرى، وما كان مناسب في الزمن الماضي قد لا يليق بالوقت الحاضر.

الفصل الثاني: الإطار النظري للعدالة الاجتماعية

تمهيد

العدالة الاجتماعية فضيلة أخلاقية تسعى جميع الأمم إلى تحقيقها منذ العصور القديمة، وهي من أهم الأهداف التي بعث الله سبحانه وتعالى رسله وأنبياءه لأجل تحقيقها، لقوله تعالى {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ}(سورة الحديد:24)، حيث نجد أن تطبيق العدالة الاجتماعية يختلف من أمة لأخرى ومن نظام لآخر وهذا حسب القوانين التي يفرضها كل نظام من أجل تحقيقها، إلا أن الهدف منها هو هدف واحد تشترك فيه جميع الأنظمة، ويتمثل الهدف من تحقيق العدالة الاجتماعية هو القضاء على الطبقية الاجتماعية والظلم والاستبداد للعبيد كما كان سابقا، بالإضافة إلى تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع الافراد وكذلك المساواة في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين بشكل متساوي يناسب قدرات الأفراد ومهاراتهم وأدائهم.

المبحث الأول: ماهية العدالة الاجتماعية

تعتبر العدالة الاجتماعية قيمة من القيم الاخلاقية العليا التي من خلالها يتم التوصل إلى سعادة المجتمعات البشرية، ويتم ايضا من خلالها تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع الواحد الا أن تحقيق العدالة تختلف باختلاف الشعوب والمجتمعات وحسب كل مجتمع والقوانين التي يفرضها، ذلك اعتبرت العدالة الاجتماعية من بين أهم القضايا التي شغلت الرأي العام منذ فجر التاريخ إلى يوم هذا.

المطلب الأول: مفهوم العدالة الاجتماعية

- **تعريف العدالة الاجتماعية عند أفلاطون:** يعرف أفلاطون العدالة بأنها فضيلة إنسانية مزدوجة يشمل معناها الفرد والمحيط الاجتماعي له، أي أنها فضيلة تعكس مدى استعمال الانسان لعقله لتنظيم حياته الاجتماعية ومدى تساوي الفئات الاجتماعية في الدولة دون سيطرة فئة على أخرى وهذا ما يعرف بالدولة العادلة، ومن هنا يتضح أن مفهوم العدالة الاجتماعية يتحدد انطلاقا من مفهوم المساواة، وبالتالي فان العدالة الاجتماعية هي تساوي أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات وفق قانون واحد يحكمهم، وهذه الحقوق يتم وضعها من قبل الانسان باستخدام مبدأ العقل في إطار مجتمع تسوده الحرية[1].

- **تعريف العدالة الاجتماعية عند أرسطو:** اعتمد أرسطو في وضع تعريف للعدالة الاجتماعية على أفكار أفلاطون، حيث اعتبر أرسطو العدالة الاجتماعية تنقسم الى نوعين من العدالة هما: العدالة التوزيعية وهي ما يقصد بها إعطاء كل واحد ما يستحقه أي لكل شخص ما يتناسب مع اسهاماته في المجتمع واحتياجاته ومزاياه الشخصية، والعدالة التصحيحية والتي من خلالها يتم إعادة المساواة المفقودة أو المتضررة أو المنتهكة من خلال التعويض بمعنى في حال تم اعتداء شخص على آخر والحاق الصرر به أو قتله يتحمل الشخص المعتدي نوعا من الأذى أو الضرر عن طريق التعويض وهذا ما يحقق المساواة[2].

- **تعريف العدالة الاجتماعية عند جون رولز:** العدالة عند رولز هي ممارسة قصدية وواعية تبنى على أساس العقل والاختيار المعقول والحق، لأن حياة الانسان تبقى في حاجة ماسة لعدالة قائمة على أساس

---

[1] علي تتيات، محمد بلعزوقي، **العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، جامعة الجزائر 2، المجلد28(5)، 2014، ص 1231.

[2] أحلام اوزوتار، **العدالة الاجتماعية The Social Justice**، الموسوعة السياسية political-encyclopedia.org، تاريخ النشر 26-09-2020، تاريخ الاطلاع 05-04-2023، ساعة الاطلاع 16:10.

المساواة والانصاف لضمان استمراره وأمنه، ولهذا قد تعتبر العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي لجميع المجتمعات والمقياس الذي تحكم بمقتضاه جميع الشؤون الإنسانية والحكم الأخير الذي يرجع إليه في جميع الخلافات. فهي تعتبر قيمة أخلاقية من منظومة القيم العامة لحفظ حقوق المجتمع ولكن مفهومها يبقى نسبيا ويختلف من الجانب السياسي إلى الجانب الديني إلى الاجتماعي[1].

من هذه التعاريف يمكن تعريف العدالة الاجتماعية بشكل شامل على أنها نظام من الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية التي تسعى نحو التخلص من كافة العوائق والحوافز بين طبقات المجتمع وخاصة الفوارق الاقتصادية، فالمبدأ الأساسي لها هو الاهتمام والاعتناء بحقوق أفراد المجتمع الواحد بالشكل الذي يضمن لكل فرد الحصول على حقوقه وتوزيع ثروات وخيرات المجتمع بشكل عادل ومنصف.

المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية في النظم الاقتصادية

➢ **العدالة الاجتماعية في النظام الرأسمالي:** النظام الرأسمالي هو نظام قائم على تقديس الفرد، حيث يرى بأن الحرية الاقتصادية للفرد هي وسيلة لتحقيق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، فعندما يسعى الشخص لتنمية ثروته بحرية مطلقة فإنه يخدم المجتمع وذلك بتنمية الإنتاج وزيادة الكفاءة، إلا أن النظام الرأسمالي قد يؤدي إلى مجموعة من السلبيات التي لا تتماشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية والمتمثلة في:

– طغيان الفردية على الجماعية: بما أن الرأسمالية تقوم على مبدأ الحرية الفردية فهذا قد يؤدي الى تهميش الفرد الفاقد للإمكانيات ومحق حظه من الحرية الاجتماعية بالإضافة الى إهانة العمال من طرف المالك للثروة وحرمانهم من ممارسة حريتهم.

– غياب تكافؤ الفرص: ان غياب ضمان الحرية الاجتماعية أدى الى انعدام تكافؤ الفرص وهذا راجع لانعدام قوانين تحمي أصحاب المشاريع الصغيرة وبالتالي زيادة الربح الذي قد يدفعهم للانسحاب لعدم القدرة على مواجهة تكاليف المشاريع الكبيرة.

وقد عمل النظام الرأسمالي على إصلاح هذا الخلل بتدخل الدولة عن طريق فرض الضرائب على الملكية وذلك لتحفيف من الازمات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة التوازن[2].

➢ **العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الاشتراكي:** يرى أصحاب النظام الاشتراكي بأن النظام الرأسمالي نظام استغلالي قسم المجتمع الى أقلية مالكة تستفيد من الثروة على حساب العمال هذا ما دفعهم لإنشاء

[1] علي تتيات، محمد بلعزوقي، مرجع نفسه، ص ص 1232–1233.

[2] شوالين محمد سنوسي، **العدالة الاجتماعية في المذاهب الاقتصادية**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور–الجلفة–، الجزائر، العدد12– المجلد5، 2028، ص123.

نظام جديد يقوم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج والدولة هي المسؤولة عنها بهدف توزيع الثروة توزيعا عادلا، إلا أن الواقع قد أثبت أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق بإلغاء الملكية الخاصة لأن هذا فيه سلب لحقوق الفرد وتحطيم مواهبه لحساب الجماعة، حيث انحصر النظام الاشتراكي في جانب المساواة في الأجور بين افراد المجتمع لمنع التفاوت الاقتصادي وهذا غير منطقي، فالناس بطبعتهم خلقوا متفاوتين في القوى الجسدية والعقلية وحتى في اسباع حاجاتهم فالمساواة بينهم أمر مستحيل[1].

- **العدالة الاجتماعية في النظام الإسلامي:** تميز الفكر السياسي الإسلامي بوجود اتجاهين رئيسيين حول تعريف العدالة الاجتماعية، فالاتجاه الأول ذهب إلى ربط العدالة بالنسق القيمي وهو يعني ربط العدالة بالعديد من القيم والفضائل كالإنصاف والخير والفضيلة وهذه القيم هي أساس مبدأ العدالة، وهنا ظهرت نوعين من العدالة وهما: العدالة التوزيعية والتي تقوم على أساس تقييم خيرات وثروات المدينة على أفرادها بشكل متساوي، والعدالة التصحيحية والتأمينية والتي تهدف إلى الحفاظ على خيرات الأفراد وممتلكاتهم.

أما الاتجاه الثاني فقط ذهب إلى ربط العدالة بالنظام والإجراءات أي أن العدالة تتحقق من خلال وضع قواعد وقوانين تحكم بين أفراد المجتمع والدولة هي المسؤولة عن وضع هذه القوانين وهي المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة فهو أعتبر أن الوظيفة الأساسية للدولة هي تحقيق العدالة بين أفراد مجتمعها[2].

من خلال التعرض في الفصل الأول إلى مفهوم الدعم الحكومي وتطوره التاريخي خلال الأنظمة الاقتصادية وفي الفصل الثاني لمفهوم العدالة الاجتماعية وتطور تعريفها فالأنظمة الاقتصادية، تم التوصل إلى أن العدالة الاجتماعية من أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى الدولة منذ القدم الى تحقيقها وهذا ما أدى الى ظهور نظريات مختلفة لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وهنا اختلفا اراء المفكرين والاقتصاديين ولكل منهم وجهة نظر تختلف عن البقية وهذا ما دفع الدولة إلى تطبيق الدعم الحكومي لتحقيق العدالة بالتوزيع الثروة على افراد المجتمع بشكل متساوي ولتقليص الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع.

[1] شوالين محمد سنوسي، مرجع نفسه، ص 124.

[2] وفاء على على داود، **العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن**، مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، كلية الآداب، جامعة القاهرة–فرع الخرطوم، مصر، المجلد36–العدد36، أكتوبر 2022، ص 407.

المطلب الثالث: العدالة الاجتماعية والمصطلحات المتعلقة بها

باعتبار ان العدالة الاجتماعية نظام اقتصادي واجتماعي وكون ان للعدالة الاجتماعية مفاهيم وتعاريف متعددة هذا يستلزم بالضرورة وجود مجموعة من المصطلحات المتعلق بها سواء كانت هذه مصطلحات اقتصادية أو اجتماعية ومن بين هذه المصطلحات ما يلي: المساواة، تكافؤ الفرص، النمو والتنمية، العدالة الاقتصادية.

- **العدالة الاجتماعية والمساواة:** في الغالب نرى ان مفهوم العدالة الاجتماعية هو المفهوم المرادف إلى المساواة ولكن هنا يدفع الفضول الى التساؤل اذا ما كانت العدالة الاجتماعية تعني المساواة بشكل مطلق او نسبي، يستوجب ارتباط العدالة الاجتماعية بالمساواة ،تساوي جميع المواطنين في القيمة وان تنص عليها الدولة في قوانينها، دون ان ننسى ما جاء بيه الدين الاسلامي عن المساواة في القرآن الاحاديث النبوية، ومن تداعيات المساواة باعتبارها قيمة من قيم العدالة الاجتماعية توزيع الفرص بين أفراد المجتمع دون التميز بينهم من اجل التمكن من اشباع مختلف حاجاتهم و خاصة الأساسية منها.

فلا يمكن القول بأن العدالة الاجتماعية هي مساواة المطلقة اي تساوي الأفراد سواء في الدخل القومي أو الثروات التي يمتلكونها، بل المفهوم الاقرب الى العدالة الاجتماعية هو توزيع الحصص على حساب الفروق في الجهد المبذول وما يتطلب العمل من مؤهلات مختلفة من المهارة او تأهيل علمي، وكذلك الفروق في الحالة الصحية (الشخص المريض يحتاج إلى مورد اكبر من الشخص ذو الصحة الجيدة من أجل الانفاق على صحته وعلاجه) والفروق في الحاجة إلى الغداء (لا تتساوي الحاجة إلي الغذاء بين الطفل الصغير والبالغ وبين عامل عمل شاق وعامل عمل البسيط)، الفرق في القدرة على تحمل دفع الضرائب بالإضافة إلى فروق اخرة كثيرة...الخ.

وما يمكن الوصول اليه هو أنه المساواة ليست بمفهوم رياضي وانما هي مفهوم اجتماعي وفلسفي لا يتعارض معها وجود فروق معينة بين الأفراد والمهم من كل هذا هو ان تكون هذه الفروق مقبولة اجتماعيا .والمساواة في حقيقتها هي تساوي في الحقوق والواجبات، فالمساواة في الحقوق يشمل كل من الحق في التعليم، الصحة، المسكن، الحرية، والحق في التنظيم، أما المساواة في الواجبات والمسؤوليات ليست مطلقة بل انها مرتبطة بمجموعة من المبادئ الأساسية التي يفرضها قانون الدولة، يتنوع فهم المساواة

بتنوع النماذج الفكرية في الدول الرأسمالية مثلا يوجد نوعان من النماذج، نموذج الانجاز ونموذج الاستغلال والفرق بين النموذجين هو معرفة اذا كانت العمليات تنتج المساواة علاقية ام عمليات احادية[1].

➢ **العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص:** ما يجب توفره في العدالة الاجتماعية هو ان يكون لكل فرد من أفراد المجتمع فرص متساوية في مختلف مجالات الحياة مثل: الصحة، التعليم، المشاركة في تخصيص الموارد وتنظيم العمل والانتاج، توزيع السلع والخدمات والحقوق، وما تم ملاحظته أنه يوجد العديد من المفكرين يعرفون العدالة الاجتماعية انطلاقا من تكافؤ الفرص وحتى يمكن الاخذ بصحة هذا التعريف يجب ان يقترن بالمساواة في الفرص على النحو التالي:

– غياب التميز: والمقصود هنا بالتميز هو تخلص من كل العوائق التي تكون سبب في التميز بين أفراد المجتمع بسبب العديد من الأمور (جنس، اللغة، الدين...الخ)، وينتج عن غياب التميز القضاء على الاقصاء الاجتماعي والتهميش ومن ثم تحقيق المساواة وبالتالي القضاء على الفساد؛

– وفرة الفرص أصلا: ان الامر الذي يستدعي ايجاد فرص هو نفسه الامر الذي يجعل من الانسان لا يستفيد من فرصة غير موجودة فعلى سبيل المثال ان انتشار البطالة استلزم أنه لا يوجد فرص عمل متاحة وهذا ما استوجب تدخل الدولة واتخاذ ما يجب اتخاذه من سياسات واجراءات لإيجاد فرص العمل؛

– التمكين: يمكن تعريف التمكين على أنه عملية زيادة قدرة الأفراد او الجماعات على اتخاذ القرارات، الاستفادة من الفرص المتاحة لأنه ليست كل فرصة متاحة يمكن الى اي فرد من أفراد المجتمع أن ينالها لان الاستفادة من هذه الفرصة يكون مرهون بتوفر قدرات معنية لهذا واجب تمكن الأفراد من الوصول الى مستوى معين او زيادة قدرة الأفراد على الحصول على الارض او رأس المال...الخ.

والسؤال الذي يستوجب جواب هو هل عند تساوي الفرص يمكن العدالة الاجتماعية من التحقق؟ وإذا نظرنا الى الوقع المعيش سوف نجد إجابة الى هذا السؤال وهو انا العدالة الاجتماعية علم صعب تحقيقه وذلك حتى مع توفر غياب التميز، ووفرة الفرص والتمكن، وما نصل اليه من خلال إجابة هذا السؤال ان تكافؤ الفرص شرط ضروري للعدالة الاجتماعية ولكن يبقي ليس بالشرط الكافي لتحقيق العدالة الاجتماعية وهذا يستلزم دعمه بشرط اخر والمتمثل في السعي المستمر الى تصحيح الفروق الواسعة في توزيع الدخل والثروة والنفوذ وذلك من خلال[2]:

[1] إبراهيم العيسوي، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية -مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها-**، المركز العربي للأبحاث ودراسات سياسية للنشر، ط1، بيروت-لبنان، أفريل 2014، ص ص 101-102.

[2] إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص108.

❖تدخل الدولة من خلال تصعيد الضرائب على الدخل مع اعادة توزيع الملكية، وكذلك التوسع في الانفاق الاجتماعي على المساكين والفقراء وذوي الدخل المنخفض؛

❖المبادرات التطوعية سواء كانت جماعية او فردية سواء كانت هذه التطوعات من الجانب الديني أو الأخلاقي، ومن خلال ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

➢ **العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية:** يعتر علم الاقتصادية جزءا لا يتجزأ من علم الاجتماعي اي ان العدالة الاجتماعية هي ام للعدالة الاقتصادية، إذا تتمحور هذه الاخيرة حول الحياة المتعلقة بالإنتاج سواء من ناحية مدخلاته او من ناحية مخرجاته، وقد وضع للعدالة الاقتصادية ثلاث مبادئ تتمثل في:

– مبدأ المشاركة: جاء هذا المبدأ بأن العدالة الاقتصادية هي التي من واجبها ان تقدم للأفراد فرص متساوية للمساهمة بما يملك في العملية الانتاجية، ويكون هذا نتيجة لمنع الاحتكار وتميز والعوائق التي نقف عائق في وجه الفرص المتاحة،

– مبدأ التوزيع: ومضمون هذا المبدأ هو تقسيم وتوزيع عوائد العملية الانتاجية في شكل دخل لأصحاب الأعمال وللعمال وقد جاء هذا المبدأ بفكرة ان الأجر العادل يحدد من خلال عملية الانتاج لا حسب الحاجة؛

– مبدأ التصحيح: ينص هذا المبدأ التعرف إلى ما قد يقعد من انحراف في مبدأ المشاركة أو مبدأ التوزيع، واجراء تصحيحات اللازمة من أجل الوصول إلى الوضع الاقتصادي العادل ومن أمثلة هذه التصحيحات: فرض القيود على المؤسسات الاجتماعية وعلى الجشع لدى الأفراد، والقضاء على الاحتكار.

ومن خلال هذه المبادئ ثلاثة يمكن القول بان العدالة الاقتصادية لم تتطرق الى أبعاد توزيعية أخرى والمتمثلة في: توزيع العوائد بين اقليمي الدولة، توزيع العوائد بين النساء والرجال وكذلك توزيع العوائد بين الاجيال المتعاقبة وهذا ما يتعارض مع مبدأ الأجر المتساوي للعمل ذو القيمة المتساوية، وهذا ما يستوجب الانتقال من المفهوم الضيق الخاص بالعدالة الاجتماعية الى المفهوم الاوسع العدالة الاجتماعية[1].

[1] إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

المبحث الثاني: عموميات حول العدالة الاجتماعية

تعتبر العدالة الاجتماعية قضية من القضايا المهمة التي شغلت عقول البشرية بشكل عام منذ القدم، وللعدالة أنواع وصور وأركان مختلفة، كما أن لها أبعاد مختلفة تتمثل في أبعاد اقتصادية، سياسية، اجتماعية وغيرهم، ولكي تتحقق العدالة الاجتماعية على أرض الواقع يجب مراعاة مجموعة من المقومات كالحقوق والواجبات والحريات.

المطلب الأول: أنواع العدالة الاجتماعية

للعدالة الاجتماعية أربعة أنواع وتتمثل في[1]:

- **عدالة الحاجات (العدالة الماركسية):** ويقصد بهيد العدالة توزيع الوارد على افراد المجتمع على أساس حاجاتهم لا على أساس مداخلاتهم، أي توزيع ثروات الدولة على مواطنيها دون النظر إلى أدائهم ومداخلهم ودون الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص؛

- **عدالة التكافؤ:** ينطبق هذا النوع من العدالة على الأفراد المنتمين إلى جماعة معينة، حيث أن هؤلاء الافراد مبدأهم الأساسي هو الفرد من أجل الجماعة والجماعة من أجل الفرد، وفي هذه الحالة يتم تطبيق العدالة على هؤلاء بالتقسيم المتساوي للمخرجات على جميع أفراد الجماعة؛

- **عدالة الانصاف:** وقد تظهر هذه العدالة في مواقف الاعتماد المتبادل، بمعنى تحقيق رغبات جميع الأفراد بشكل متبادل دون الاتكال على شخص معين، ومثال ذلك تحقيق تكافؤ المخرجات والاستثمارات(المدخلات) في السوق؛

- **عدالة القانون:** وهذا النوع يقر بعدم وجود للعدالة مكانة أكبر من القانون وليس للعدالة رأي إلا ما قد قرره ممثلو السلطة القانونية للمجتمع، حيث أن الأسس التي يقوم عليها العدالة يمكن توظيفها من أجل تطوير القوانين وتقويمها وتعديلها، ويبقى القانون هو المحدد الوحيد لاستحقاقات الفرد بغض النظر عن حاجاته واستثماراته ومدخلاته ولا حتى رأيه.

[1] زيد عدنان محسن، الحكومات وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003 (السياسة المالية أنموذجا)، دراسات دولية، جامعة بغداد–العراق، العدد63، 2015، ص 64.

المطلب الثاني: أركان العدالة الاجتماعية

تتمثل أركان العدالة الاجتماعية فيما يلي[1]:

- **حرية التملك:** وهذا ما نص عليه النظام الرأسمالي حيث اعتبر مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أساس قياميه، وهذه الملكية تكون بشكل غير محدود تشمل جميع المجالات والميادين المتعلقة بالثروة؛

- **حرية الاستغلال:** وتعني حرية الاستغلال بأن للفرد الحرية التامة في كيفية استغلال ثروته وماله ودون تدخل من طرف الدولة في تسيير شؤونه؛

- **حرية الاستهلاك:** فهي تضمن للفرد حرية الاستهلاك، أي لكل شخص حرية تامة لانفاق ماله على نوع السلع التي يريدها ويختارها وحسب رغباته واحتياجاته، كما يمكن للدولة التدخل بعض الاحيان في منع اقتناء بعض السلع المحرمة والتي قد تتسبب في الحاق الضرر بالمصلحة العامة.

المطلب الثالث: أبعاد العدالة الاجتماعية

للعدالة الاجتماعية عدة أبعاد تتمثل في[2]:

- **البعد الاقتصادي:** يتعلق بمدى اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية من أجل تنمية اقتصاد المجتمع، وبهذا تتحقق المساواة في تكافؤ الفرص والحقوق الاقتصادية في مجال العمل وملكية وسائل الإنتاج والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز، بالإضافة إلى العدل في إعادة التوزيع؛

- **البعد الاجتماعي:** ويتمثل هذا البعد في المشاكل الاجتماعية المتمثلة في: التمييز، الحرمان، الفقر والاقصاء الاجتماعي، ويستوجب من السياسات معالجة هذه المشاكل وتحسين أوضاع الطبقات المحرومة؛

- **البعد السياسي:** هذا البعد مسؤول عن قضايا الحريات والحقوق السياسية وضمان المشاركة الشعبية في صنع القرارات الوطنية عن طريق مؤسسات سياسية؛

- **البعد البشري:** ويتعلق هذا البعد في قضية تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع وضمان حقوقهم لتنمية قدراتهم وتوسيع حرياتهم؛

[1] مصيطفى عبد اللطيف، زواويد لزهاري، **فعالية السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية بالجزائر**، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية–الجزائر، المجلد2–العدد3، أفريل 2018، ص222.

[2] زيد عدنان محسن، مرجع سبق دكره، ص ص 68-69.

– **البعد الطبقي:** يظهر هذا البعد نتيجة تأثير النظام الاقتصادي على العدالة الاجتماعية، أي النظام الاقتصادي يطرح قضية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مما يؤدي هذا إلى انتشار اللامساواة في المجتمع وبالتالي عدم تحقيق العدالة الاجتماعية؛

– **البعد الإقليمي:** يتمثل هذا البعد في التفاوت في توزيع الموارد والدخل القومي بين أقاليم الدولة، وهذا يعود إلى السياسات المالية فهي المسؤولة عن توسيع هذا التفاوت أو تقليصه؛

– **البعد الخارجي:** يتمثل هذا البعد بنوعية العلاقات التي تنشأ بين الدولة والدول الأخرى، وقد تكون هذه العلاقات إما تكافؤ أو استغلال أو هيمنة.

المطلب الرابع: مقومات العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية تقوم على مجموعة من المقومات الأساسية التي تضمن لها التحقق على ارض الواقع وهي سبعة مقومات متمثلة فيما يلي[1]:

– **أولا:** الإيمان بمبدأ العدالة، وهو أهم مقوم في العدالة الاجتماعية والنظر إليها بأنها قيمة سامية وهي السبيل نحو الاستقرار والتقدم؛

– **ثانيا:** الحقوق، وتعتبر من المقومات الأساسية في العدالة الاجتماعية وتتمثل هذه الحقوق في الحقوق التي تضمنها الدولة إلى أفراد المجتمع، وتقسم إلى نوعين: حقوق مدنية مثل حق في الصحة، حق في التعليم، حق في الضمان الاجتماعي حق في الأمن والحرية ...الخ، أما النوع الثاني فهو يتمثل في حصول الفرد على حقوق مقابل ما يتقدم به من خدمة او حقوق قضائية؛

– **ثالثا:** الواجبات، وهي من بين مقومات العدالة الاجتماعية التي يستوجب بالضرورة تحلي أفراد المجتمع بها، فلا يوجد معنى للعدالة الاجتماعية اذا لم تكون هناك واجبات يؤديها الأفراد اتجاه مجتمعهم و نحية بعضهم البعض كونهم يتمتعون بحقوقهم، حتى يكون المجتمع متطورا ومنتجا على افراده ومؤسساته الالتزام بواجباتهم مثل: واجب الدفاع عن الوطن، العمل، التعليم وتنمية القدرات والمحافظة على الثروات الطبيعية للدولة التي هي من حق الاجيال القادمة، وتحقق هذه الواجبات من خلال الإمكانيات التي توفرها الدولة لأفرادها لأداء واجباتهم؛

[1] أسماء الهادي إبراهيم عبد الحي، **التشريعية الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية في التعليم "دراسة تحليلية"**، مجلة التربية، جامعة الأزهر، القاهرة–مصر، المجلد35، العدد170–الجزء 4، أكتوبر 2016، ص ص 219–220.

– **رابعا:** الحريات، فالله سبحانه وتعالى خلق الإنسان حر بطبعه فضمان حرية الفرد هو ضمانا للتحقق العدالة الاجتماعية لأن الحرية هي حق من حقوق الانسان، فإذا أحسن الفرد انه حر فإنه يتأكد بأن العدالة الاجتماعية قد تحققت، ويقصد بالحريات الاساسية أن للفرد الحرية التامة لاختيار حياته، فهناك صيلة بين الحرية والعدالة الاجتماعية حيث ان قدرة الجماعات المحرومة من الشعب على التخلص من الفقر والمطالبة بحقها في الانصاف وهذا ما يوفره النظام السياسي القائم على الحرية والديمقراطية، فإذا فقد الأفراد فرصتهم في التعبير أدى هذا إلى زيادة الفوارق بين فئات المجتمع، وعليه فان النظام الاجتماعي العادل هو الذي يوفر لأفراد مجتمعه خيرات، الحريات واستثمار اكثر؛

– **خامسا:** المشاركة الجماعية، تعتبر العدالة الاجتماعية من مسؤولية كل من الدولة والمجتمع بالتعاون معنا، فالدولة من وجبها السهر على توفير العدالة بين جميع أفراد المجتمع وذلك من خلال تطبيق مختلف القوانين والاجراءات الازمة لذلك، ولكن هذا لا بنفي المسؤولة الملقة على عاتق المواطنين والمؤسسات والمنظمات على تحمل جزاء من هذه المسؤولية؛

– **سادسا:** المساواة العادلة، والمقصود بها أن المساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات فلا يكون هناك تمييز بين الأفراد بسبب الجنس او الدين أو اللون...الخ، لكن المساواة ليست مطلقة بمعنها القانوني ولكن يكون تمييز بصفة عادلة اما المساواة في المغني الاجتماعي فهي تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي للأفراد مثل: الغني، الفقير، الصغير، الكبير، المريض...الخ؛

– **سابعا:** المصلحة المجتمعية الشاملة، ان الهدف من العدالة الاجتماعية هو انها تمس كل مصالح المجتمع وهذا في حيز من التوازنات والترجيحات للصالح العام فالعدالة هي التي توازين بين المصلحة الشخصية والعامة للمجتمع.

المبحث الثالث: آليات تحقيق العدالة الاجتماعية وأسسها ومعيقات تطبيقها

بما ان العدالة الاجتماعية علم فرض نفسه على العالم باسره وهذا قد يكون بفضل مجموعة من الأسس التي تميزت بيها العدالة الاجتماعية وخاصة في الدول الإسلامية من تحرير الوجداني ومساواة انسانية والتكافل الاجتماعي، بالإضافة إلى مجموعة من المقومات التي اعتمدت عليها العدالة الاجتماعية عليها لدعم موقفها، إلا أن هذا لم يجعلها تسلم من بعض المعيقات التي تعرقل تطبيقها.

المطلب الأول: آليات تحقيق العدالة الاجتماعية

لكي تتحقق العدالة الاجتماعية في مجتمع ما يجب تطبيق الآليات التالية[1]:

- **تكافؤ الفرص:** تكافؤ الفرص هي احد البوابات الرئيسة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، وهو يعني التساوي بين جميع الأفراد في المجالات المختلفة، حيث أن المنظمات العالمية ومنظمات حقوق الإنسان في سعي دائم لجعل تكافؤ الفرص حق من الحقوق الأساسية لكل إنسان، كما أن تكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع يؤدي إلى تنمية المجتمع وتوطيد العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ويقلل من النزاعات والخلافات التي تكون بسبب غياب العدالة والمساواة بينهم، بالإضافة إلى أن توفر فرص متكافئة بين أفراد المجتمع يدفعهم إلى الابداع وإظهار مواهبهم وبالتالي تطوير المجتمع وتطوره؛
- **المشاركة السياسية:** تعبر المشاركة السياسية عن اشتراك أبناء المجتمع في التفكير والتعبير والعمل من أجل تطوير المجتمع، وتشمل المشاركة جميع المستويات المختلفة وتكون في مختلف المجالات، وذلك عن طريق طرح الأفكار والمقترحات أو القيام بعمل، وهي جوهر المسؤولية الاجتماعية لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطن في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل المجتمع، وهناك نوعين من المشاركة: المشاركة السياسية وتكون مرتبطة بالقرار السياسي، المشاركة غير السياسية وهي المشاركة الشعبية التي يؤدي من خلالها الفرد دورا في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية من خلال اتاحة الفرص للمساهمة في تطبيق الأهداف العامة للمجتمع؛
- **مكافحة الفساد:** أصبح من الضروري الحد من ظاهرة الفساد من خلال السياسات الحكومية بانتهاج أليات وسياسات تعمل على القضاء عليه أو على الأقل التقليل منه، ويكون ذلك من خلال إنشاء هيئات للرقابة وإصدار تشريعات قانونية وحملات رسمية مرتبطة بإصلاحات أجهزة الدولة والحكومة، حيث أن

[1] ديانا عبد الحسن، **ظاهر محسن هاني، عمار سليم عبد، العدالة الاجتماعية: معوقاتها وسبل تحقيقها في المجتمع العراقي**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد27-العدد5، 2019، ص ص 429-430.

مكافحة الفساد مسؤولية وطنية إنسانية يجب مشاركة فيها كل من المواطنين والمنظمات الاجتماعية والحكومية والقيادات السياسية فهي ليست مسؤولية أحادية بل مسؤولية مجتمعية، وإن نجاح مكافحة الفساد يتطلب رسم استراتيجية واضحة تشتمل على إجراءات ذات طابع شامل ومتكامل مع المثابرة على تطبيقها.

المطلب الثاني: أسس العدالة الاجتماعية

- **التحرر الوجداني:** التحرر هو أحد الأسس التي تبنى عليه العدالة الاجتماعية في الإسلام، فلا تتحقق إلا بشعور النفس باطنيا باستحقاق الفرد والجماعة لها والإيمان بأنها تؤدي إلى طاعة الله وإلى انساني أسمى، فالإسلام هو من بدأ بتحرير الوجدان البشري وذلك من خلال تحرير الوجدان البشري من عبادة أحد غير الله والخضوع لغير الله لقوله تعالى {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ* اللَّهُ الصَمَدُ* لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} (سورة الإخلاص:1. 4)، فإذا تحرر العبد وجدانيا شعر بالأمان والطمأنينة على حياته ورزقه، ومن ثم تحررت النفس البشرية من عبودية القادة والخوف من الفقر والأذى والموت وأصبحت مستقلة لذاتها ولشهواتها وطموحاتها[1]؛

- **المساواة الإنسانية:** إذا استشعر الضمير البشري بالتحرر الوجداني، فسيطلب حقه في المساواة، وسيجاهد لتقرير هذا الحق ولن يقبل عنه بديلاً، وقد قرر الإسلام مبدأ المساواة في الوقت الذي كان بعضهم يدّعي ويصدّق أنه من نسل الآلهة، أو يجري في عروقه الدم الأزرق النبيل، وفي الوقت الذي كان يباح فيه للسيد أن يقتل عبيده، ويعذبهم لأنهم من نوع آخر غير نوع السادة، في هذا الوقت جاء الإسلام ليقرر المساواة أمام القانون، وأمام الله في الدنيا وفي الآخرة، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى. في هذا الوقت جاء الإسلام ليقرر وحدة الجنس البشري في المنشأ والمصير، في المحيا والممات، في الحقوق والواجبات، أمام القانون، وأمام الله في الدنيا وفي الآخرة. وبين الإسلام أن للجنس البشري كله كرامته التي لا يجوز أن تستذل: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً} (سورة الإسراء: 70)[2].

- **التكافل الاجتماعي:** أما التكافل الاجتماعي فيضع في اعتباره أن للفرد مصلحة خاصة في أن يقف عند حدود معينة في استمتاعه بحريته، وأن للمجتمع مصلحة عليا لا بد أن تنتهي عندها حرية الأفراد، ولذا يقرر الإسلام مبدأ التكافل بين الفرد وأسرته، وبين الفرد والجماعة، وبين الجيل والأجيال المتعاقبة.

---

[1] سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهر–مصر، 1990، ص ص 33–34.

[2] فتحي السيد عبدة أبو سيد أحمد، **الإسلام والعدالة الاجتماعية –رؤية اجتماعية في الاحكام الشرعية-**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية-مصر، 2009، ص ص 71-72.

فالإسلام يمنح الحرية الفردية في أجمل صورها، والمساواة الإنسانية في أدق معانيها، ولكنه لا يتركها فوضى، فللمجتمع حسابه، وللإنسانية اعتبارها، وللأهداف الدينية قيمتها، لذلك يقرر مبدأ التبعية الفردية في مقابل الحرية الفردية، ويقرر إلى جانبها التبعية الجماعية، التي تشمل الفرد والجماعة بتكاليفها، وهذا ما ندعوه بالتكافل الاجتماعي[1].

المطلب الثالث: معيقات تطبيق العدالة الاجتماعية

هناك مجموعة من المعيقات والحواجز التي تقف في وجه تطبيق العدالة الاجتماعية ونذكر منها[2]:

-**عدم استقرار النظام السياسي:** للنظام السياسي في المجتمعات دور مهم وأساسي في مختلف جوانب الحياة سواء كانت الاقتصادية، الاجتماعية أو حتى الثقافية ومن خلال هذا النظام يمكن أن تسود المجتمع الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والهدوء والاتزان والأمان، وعند تدور النظام السياسي يسود المجتمع الاستعباد والاقصاء؛

-**تدهور الوضع الاقتصادي:** للوضع الاقتصادي وزيادة معدل النمو وتدهوره علاقة مع العدالة الاجتماعية، فزيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى تقليص الفوارق بين الطبقات عكس تدهور يؤدي الوضع الاقتصادي الذي يؤدي الى انتشار الفقر والحرمان والاستغلال؛

-**زيادة المستمرة في عدد سكان** : وهذا النوع من العوائق يعاني منه العالم الثالث؛

-**الفساد الإداري:** من مظاهر الفساد الإداري الرشوة، المحسوبية، وضع الشخص غير مناسب في المكان غير مناسب له، البيروقراطية، فمن شأن هذه المظاهر التأثير بصورة مباشرة او غير مباشرة على تحقيق العدالة الاجتماعية؛

- **الأمية:** يمكن القول عن الامية بأنها داء المجتمعات ومن خلالها يعترض المواطنين الى الاستغلال كونه لا يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات فيصح غير قادر على الاستفادة من حقوقه الاجتماعية وهنا تغيب العدالة الاجتماعية بسبب الامية؛

[1] سيد قطب، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

[2] فتحي السيد عبدة أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

-**ضعف الاهتمام بالفئات المستضعفة:** اهمال المعوقين، المسنين، اصحاب الامراض المزمنة...الخ، فهذه الفئات من المجتمع تحتاج الى رعاية خاصة من المسؤولين لا اهمالهم لأن الاهتمام بهم هو تحقيق للعدالة الاجتماعية.

- **الطبقية:** وهي منح بعض الفئات امتيازات مثل رؤساء ومرؤوسين...الخ، دون غيرهم من المواطنين وهذا يتنافى مع مبادئ تحقيق العدالة الاجتماعية.

خلاصة الفصل:

و في الأخير تم من خلال دراسة هذا الفصل إلى ان العدالة الاجتماعية هي علم قائم بحد ذاته يتم بواسطتها تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في مختلف مناحي الحياة، وذلك من خلال القضاء على الطبقية والتحيز وتحسين أداء المجتمعات ورسم مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية سواء في النظام الاشتراكي او الرأسمالي، وذلك من خلال مجموعة من العناصر والآليات التي لا يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية إلا من خلالهم، ولأهمية مصطلح العدالة الاجتماعية فقد اصبح هذا المصطلح مكمل لبعض المصطلحات سواء اجتماعية او اقتصادية ، وبالإضافة إلى هذا فانه يوجد مجموعة من الاسس والمقومات التي تبني عليها العدالة الاجتماعية وهذا ما جعلها تتعرض إلى بعض الحواجز والمعوقات التي تقف في وجه تحقيقها.

الفصل الثالث: دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية

-دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة-

تمهيد

يحظى القطاع الفلاحي باهتمام كبير باعتباره العصب الحساس في اقتصاد جميع الدول سواء نامية أو متقدمة، وهذا راجع إلى الدول الهام له في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمتمثلة في رفع الناتج المحلي الإجمالي وكذلك توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، ولهذا اعتمدت معظم الدول على سياسة الدعم الحكومي كحل لتطوير هذا القطاع.

والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى جاهدة للنهوض بالقطاع الفلاحي ولذلك قامت بمجهودات جبارة بغية توفير سياسة الدعم اللازمة عن طريق امتيازات وتسهيلات للحصول على قروض بنكية.

المبحث الأول: أشكال الدعم الحكومي في الجزائر

تسعى الحكومة الجزائرية إلى توفير احتياجات مواطنيها وحماية الطبقات المحرومة، ولذلك تعتمد في سياستها الاجتماعية على الإعانات صريحة كانت أو ضمنية من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في حياة كل فرد كالغذاء، الصحة، التعليم...إلخ، وذلك من خلال الدعم الاجتماعي لهذه المنتجات والخدمات.

المطلب الأول: دعم الإسكان والتعليم في الجزائر

❖ دعم السكن في الجزائر

تبنت الجزائر سلسلة من الاستراتيجيات السكنية منذ الاستقلال، وهذا بغرض التخلص من أزمة السكن الذي خلفها المستعمر[1].

فبعد الاستقلال ظنت الدولة بأن السكنات الفارغة التي تركها المستعمر تغطي طلبات الشعب في الحصول على السكن إلا أن الواقع كان عكس ذلك، إذ توجب على الدولة انجاز أزيد من 75000 سكن في المدن وأكثر من 35000 سكن في الأرياف، وهذا ما نجم عنه تفاقم في أزمة السكن لأنه لم يعطى الأولوية لقطاع السكن في المخططات التنموية[2]. ومن ثم أصبحت الجزائر تقوم وضع صيغ متعددة للسكن واستحداثها قصد القضاء على أزمة السكن وذلك بتقديم الدعم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالدعم غير مباشر للسكن يكون من خلال التخفيض أو الإعفاء الضريبي على مواد البناء قصد تمكين طالبي السكنات من بناء سكناتهم، أما الدعم المباشر يكون من خلال تقديم اعانات مالية مباشرة إلى الفئات ذوي الدخل الضعيف أو المتوسط وذلك لتمكينهم من اقتناء السكنات[3].

السكنات المدعمة في الجزائر:

– **السكن الاجتماعي الايجاري:** هو السكن الممول من طرف الدولة أو الجماعات المحلية، والموجه فقط للأشخاص الذين تم تصنيفهم حسب مداخيلهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة التي لا تملك سكنا أو تقطن في سكنات غير لائقة و/أو لا تتوفر لأدنى شروط النظافة.

[1] نصر الدين بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] سهام مسكر، **تطور سياسة السكن في الجزائر**، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة2–الجزائر، ص 93.

[3] نصر الدين بن خليفة، مرجع نفسه، ص 53.

ومن شروط منح السكن الاجتماعي الايجاري أن يكون طالب السكن يبلغ من العمر 21 سنة على الأقل ويكون دخله العائلي الشعري لا يتعدى 24 ألف دينار جزائري، وان يكون مقيم في بلديته 5سنوات على الأقل[1].

– **السكن الترقوي المدعم:** هو سكن جديد ينجزه مرقّ عقاري معتمد، جماعي أو فردي في شكل مجمع، موجه للطالبين المؤهلين للحصول على المساعدة المباشرة التي تمنح في إطار أحكام هذا المرسوم[2]، وتتكفل الدولة بإنجازه وتضمن الاستفادة من هذه الصيغة من السكن لكل طالب مؤهل، وبهذه الصفة لا يخضع السكن لكيفيات البيع كما هو منصوص عليها في أحكام المادتين 27–28 من القانون رقم 11–04 المؤرخ في 17 فيفري 2011.

ومن الشروط الواجب توفرها للحصول على سكن ترقوي عمومي ما يلي: أن لا يكون طالب السكن مالك أو سبق له أن ملك هو أو زوجه ملكية تامة أو عقار ذا استعمال سكني أو قطعة أرض صالحة للبناء بالإضافة إلى عدم استفادتهما من مساعدو مالية من الدولة لبناء سكن أو شرائه، أن يكون دخل طالب السكن يفوق 6 مرات ويقل أو يساوي 12 مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون.

يتم بيع السكن الترقوي العقاري العمومي عن طريق تقديم طلب شراء سكن ترقوي عمومي على مطبوع نموذجي لدى المرقي العقاري المعين، ثم معالجة طلبات الشراء حسب الشروط والكيفيات التي يتم تحديدها بموجب قرار من الوزير المكلف بالسكن، وفي الأخير تيم تحرير عقد البيع عند تاريخ إتمام أشغال البناء ودفع المبالغ المستحقة من المستفيد، طبقا للتشريع المعمول به[3].

– **السكن الريفي:** هو كل سكن ينجزه أشخاص مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي، ويجب أن ينجز السكن الريفي في فضاء ريفي في إطار البناء الذاتي.

ولبناء السكن الريفي تعطي الدول مبلغ قيمته 700000دج إذا كان الدخل أقل من 6 مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون أو يساويها. ومن شروط الاستفادة من السكن الريفي أن لا يكون الطالب للسكن

[1] القانون رقم 08– 142 المؤرخ في 11 ماي 2008 المتعلق بمنح السكن العمومي الايجاري، المادة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 24.

[2] القانون رقم 18–06 المؤرخ في 20 جانفي 2018، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 10–235 المؤرخ في 5 أكتوبر 2010 الذي يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي أو سكن فردي منجز في شكل مجمع في مناطق محددة في الجنوب والهضاب العليا ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة، الجريدة الرسمة للجمهورية الجزائرية العدد/02، ص8.

[3] القانون رقم 14–203 المؤرخ في 15 يوليو2014، المتعلق بشروط وكيفيات شراء السكن الترقوي العمومي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 44، ص7.

يملك عقار ذا استعمال سكني مليكة تامة هو أو زوجه أو قطعة أرض صالحة للبناء إلا إذا كانت هذه القطعة مخصصة لبناء سكن موضوع المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة في إطار السكن الريفي، بالإضافة إلى عدم استفادتهما من سكن عمومي ايجاري أو سكن تم اقتناؤه في إطار البيع بالإيجار أو سكن اجتماعي تساهمي أو إعانة عمومية في إطار اقتناء أو بناء أو تهيئة السكن[1].

❖**دعم قطاع التعليم في الجزائر:** نظرا للأهمية البليغة لهذا القطاع فقد عملت الدولة على تشجيعه واعتبرته حق من حقوق كل مواطن، لذلك جعلته مجاني لكل الأطوار سواء في التعليم الأساسي أو التعليم العالي والبحث العلمي لاستفادة كل الشعب منه وتعلمهم، ولم تكتفي الدولة بها وإنما أصبحت تتحمل معظم التكاليف المتعلقة بالتمدرس[2].

ومن بين هذه المصاريف ما يلي[3]:

- منح مالية تقدم للطلاب المحتاجين على مستوى الأطوار الثلاث الابتدائي، المتوسط والثانوي وتقدر ب 3000 دج؛
- الدعم الموجه للخدمات الجامعية (المطاعم، الايواء، النقل)؛
- منح تقدم لطلاب الجامعات؛
- منح تقدم للتكوين في الخارج؛
- المطاعم المدرسية؛
- مجانية الكتب المدرسية للتلاميذ المعوزين؛
- تشجيع الدولة للهيئات الوطنية لمحو الأمية.

فكل هذه المساعدات والاعانات المقدمة من طرف الدولة نجم عنها زيادة في عدد المتمدرسين وارتفاع عدد الأشخاص ذوي شهادات التعليم العالي والبحث العملي وبالتالي تحسين المستوى العلمي والقضاء على الأمية.

[1] القانون رقم 10–235 المؤرخ في 5 أكتوبر 2010 الذي يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي أو سكن فردي منجز في شكل مجمع في مناطق محددة في الجنوب والهضاب العليا ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 58، ص40.

[2] نصر الدين بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3] البشير عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

جدول رقم (1): "الدعم الحكومي في قطاع التعليم"

السنوات	عدد الأشخاص الذين لديهم شهادات تعليم عالي	نسبة الأشخاص الملتحقين بالدراسة	دعم التعليم (مليار دج)
2000	52804	%88,51	13,773
2001	65192	%90,65	22,04
2002	72737	%91,88	27,57
2003	77972	%93,03	30,417
2004	91828	%93,46	33,88
2005	107515	%93,65	39,86
2006	112932	%93,70	50,19
2007	121905	%94,84	55,95
2008	146889	%95,39	75,05
2009	150014	%92,05	78,359

المصدر: فتحي حسن دندن، زين الدين قدال، مرجع سبق ذكره، ص7.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مبلغ الدعم الحكومي المقدم لقطاع التعليم في تزايد مستمر حيث بلغ في سنة 2009 78,359 مليار دج وهذا ما أدى إلى زيادة نسبة الأشخاص الملتحقين بالدراسة والتي بلغت 92,05% وعدد الأشخاص الذين لديهم شهادات تعليم عالية والذي بلغ 150014 وهذا في نفس السنة 2009.

المطلب الثاني: دعم السلع الغذائية في الجزائر

تدعم الجزائر السلع الغذائية الأساسية بشكل كبير جد، وتتمثل هذه السلع المدعمة في أسعار الحبوب، سعر الحليب، سعر السكر وسعر زيت الطعام.

➢ **الزيت الغذائي والسكر الأبيض:**

– **الزيت الغذائي:** هو الزيت المتحصل عليه من خليط على أساس زيت الصويا الخام أو أي بذور أخرى منتجة محليا الذي يمكن أن يضاف إليه جزء من أصناف أخرى من المواد الزيتية المحدد خصائصها.

– **السكر الأبيض:** السكر الأبيض المبلور غير الموضب أو المعبأ.

يجب أن تكون كميات الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض الموجهة للمستهلكين، ذات تغليف خاص ويحمل بصفة مقروءة ومرئية عبارة "زيت غذائي مدعم" و"سكر أبيض مدعم"[1].

جدول رقم (2): " أسعار الزيت الغذائي والسكر"

المنتوج	السعر الأقصى عند الاستهلاك مع جميع الرسوم
الزيت الغذائي المكرر العادي	– صفيحة 5 لتر: 650 دج – قارورة 2 لتر:250 دج – قارورة 1لتر:125 دج
السكر الأبيض	– الكيلوغرام غير الموضب: 90 دج – الكيلوغرام الموضب: 95 دج

المصدر: قانون رقم 21–383 المؤرخ في 5 أكتوبر 2021، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 11–108 المؤرخ في 6 مارس 2011 الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 77، ص18.

[1] القانون رقم 21–383 المؤرخ في 5 أكتوبر 2021، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 11–108 المؤرخ في 6 مارس 2011 الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 77، ص18.

➢ **الدقيق والخبز:** تباع كميات القمح اللين الموجهة لإنتاج الدقيق العادي المخصص للخبازين والجماعات

(مجموع المؤسسات العمومية الإدارية التي تتوفر فيها منظومة للإطعام الجماعي) والأسر من طرف الديوان الجزائري المهني للحبوب، للمطاحن بالرجوع لسعر البيع المقنّن[1]

جدول رقم (3): "أسعار الدقيق والخبز"

المنتوج	السعر
السميد العادي	– كيس 25 كيلوغرام: 900 دج
السميد الرفيع	– كيس 25 كيلوغرام: 1000 دج
الخبز العادي	– 250 غ: 7,50 دج – 500 غ: 15,00 دج
الخبز المحسن	– 250 غ: 8,50 دج – 500 غ: 17,00 دج

المصدر: وزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz/ **، تاريخ الإطلاع:15 أفريل 2023، ساعة الإطلاع: 11:30.**

➢ **الحليب المبستر والموضب:** يقصد بالحليب المبستر منزوع الدسم جزئيا والمدعم، الحليب المتحصل عليه بطريقة إعادة التكوين أو إعادة المزج لمسحوق الحليب المدعم والموزع حصريا من طرف الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته، الذي يحتوي على مواد دسمة بين 1,5% و2% أي ما يعادل من 15 إلى 20 غراما من المواد الدسمة في اللتر الواحد.[2]

[1] القانون رقم 20–241 المؤرخ في 31 غشت 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96–132 المؤرخ في 13 أبريل 1996 والمتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 52، ص 10.

[2] القانون رقم 16–65 المؤرخ في 16فيفري2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01–50 المؤرخ في 12 فيفري2001 والمتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في الأكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 09، ص18.

جدول رقم(4): "الأسعار المحددة للحليب المبستر والموضب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع"

	السعر (دج/لتر)
سعر البيع في رصيف المصنع	23,20
هامش ربح التوزيع بالجملة	0,90
سعر بيع المنتوج المسلم للبائع بالتجزئة	24,10
هامش ربح التوزيع بالتجزئة	0,90
السعر للمستهلكين	25,00

المصدر: القانون رقم 16–65 المؤرخ في 16فيفري2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01–50 المؤرخ في 12 فيفري2001 والمتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في الأكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 09، ص18.

المطلب الثالث: دعم المواد الطاقوية في الجزائر

توفر الحكومة الجزائرية منتجات الطاقة في الأسواق المحلية بأسعار منخفضة مقارنة بسعر الإنتاج والاستيراد متحملة تغطية الفرق بينها.

➢ **دعم الوقود:** ومن أهم أنواع الوقود المسوقة محليا هي[1]:

– **البنزين:** تدعم الجزائر ثلاث أنواع مختلفة من البنزين وهي: البنزين الممتاز، البنزين العادي، البنزين دون رصاص، وتختلف هذه الأنواع باختلاف مركباتها وأسعارها؛

– **غاز أويل (المازوت):** هو زيت وقود خفيف، يتكون من حوالي 75% من الهيدروكربونات المشعة و25% من الهيدروكربونات الأروماتية، وهو منخفض السعر؛

– **غاز البترول المسال:** يتكون من خليط البوتان والبروبان، وقد عملت الجزائر على تطويره كبديل للوقود التقليدي خاصة البنزين بسبب الاحتياط الكبير منه من جهة ولمكافحة التلوث من جهة أخرى.

[1] قدار مريم، مرجع سبق ذكره، ص74.

جدول رقم(4): "أسعار بيع بعض المنتجات الطاقوية"

المنتجات	أسعار البيع إلى المستهلكين بالدينار الجزائري			
	2015	2016	2017	2018
1لتر من البنزين الممتاز	23.00	31.42	35.72	41.97
1لتر من البنزين العادي	21.20	28.45	32.69	38.95
1لتر من البنزين دون رصاص	22.60	31.02	35.33	41.62
1لتر من غاز أوبل(المازوت)	13.70	18.76	20.42	23.06
1لتر من الفيول الثقيل	10	10	10	10
حمولة 13 كغ من غاز البوتان الموضب	200	200	200	200
حمولة 35 كغ من غاز البوتان الموضب	400	400	400	400

المصدر: أبو بكر حنصال، عدالة العجال، **سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر**: هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية أم لتكريس الظلم الاجتماعي؟ –دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية–، مجلة التنظيم والعمل، جامعة مصطفى اسطمبولي–معسكر–، المجلد8– العدد2، 2019، ص140.

➢ **دعم الكهرباء والغاز**: يتم تحديد سعر بيع الكهرباء للمواطنين من طرف لجنة ضبط الكهرباء والغاز، وتجدر الإشارة أن التعريفة المتوسطة المطبقة حاليا هي 4,01 دج للكيلوواط ساعي وهي أقل من سعر تكلفة الكهرباء والتي تبلغ 5,4 دج للكيلوواط ساعي. كما أن هذه التعريفة محددة حسب أربعة أشطر تأخذ بعين الاعتبار للحفاظ على القدرة الشرائية لأصحاب الدخل الضعيف[1].

[1] وزارة الطاقة، الرد على السؤال الشفوي الموجه من طرف السيد جغدالي مصطفى-عضو مجلس الأمة-، الجلسة العلنية العامة لمجلس الأمة المبرمجة ليوم18 فيفري2021، ص3.

جدول رقم(5): " أسعار استهلاك الكهرباء"

الأشطر	الاستهلاك (كيلوواط ساعي/سنة)	تسعيرة (دج/ كيلوواط ساعي)
الشطر الأول	500	1,77
الشطر الثاني	1000–501	4,17
الشطر الثالث	4000–1001	4,18
الشطر الرابع	أكثر من 4000	5,47

المصدر: وزارة الطاقة، الرد على السؤال الشفوي الموجه من طرف السيد جغدالي مصطفى–عضو مجلس الأمة–، الجلسة العلنية العامة لمجلس الأمة المبرمجة ليوم18 فيفري2021، ص4.

وفيما يتعلق بدعم الدولة للكهرباء، فإن أكثر من 98 ٪ من إنتاج الكهرباء مصدره الغاز الطبيعي، مع العلم أن سوناطراك تمنح سعر تفاضلي لشركة سونلغاز والمقدر ب 10,78 سنتيم دج/وحدة حرارية. وهذا السعر أقل بعشر (10) مرات مقارنة بالسعر الدولي للغاز، وهذا يشكل أيضا دعم غير مباشر لسعر الكهرباء من طرف الدولة.

بالإضافة إلى ذلك فالدولة تدعم فواتير الكهرباء في المناطق الجنوبية من البلاد وثلاث ولايات في الهضاب العليا حسب عتبات استهلاك محددة على النحو التالي[1]:

– 65٪ تخفيض للمنازل والفلاحين في الولايات الجنوبية العشر(10) (أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية، إليزي، الأغواط، ورقلة، تمنراست، تندوف) ، في حدود استهلاك 000 12 كيلوواط ساعي/سنة.
– 25٪ تخفيض للمشتركين الذين يزاولون أنشطة اقتصادية خارج الزراعة في عشر(10) ولايات بجنوب البلاد، في حدود استهلاك 000 200 كيلوواط ساعي/ سنة.
– 10٪ تخفيض لمشتركي الجهد المنخفض والمتوسط بولايات الثلاث للهضاب (الجلفة، البيض، النعامة).

المطلب الرابع: دعم القطاع الصحي

تضمن الدولة مجانية العلاج، وتضمن الحصول عليه لكل المواطنين عبر كامل التراب الوطني، وتنفذ كل وسائل التشخيص والمعالجة واستشفاء المرضى في كل الهياكل العمومية للصحة، وكذا كل الأعمال الموجهة لحماية صحتهم وترقيتها[2].

[1] وزارة الطاقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5.
[2] القانون رقم 18-11 المؤرخ في 2 يوليو 2018، المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 46، ص06.

تم اصدار قرار مجانية العلاج في القطاع الصحي العمومي سنة 1974، لكن فيما بعد أصبح بمبلغ مالي رمزي يقدر ب 50 دج وذلك مع الحفاظ على مجانية العلاج والأدوية لبعض الفئات (أمراض مزمنة، المعاقين...)، بالإضافة إلى ضمان تعويض مبلغ من تكلفة شراء الأدوية لمعظم فئات بدفع تكاليف ومبالغ الاشتراك إلى صناديق الضمان الاجتماعي[1].

جدول رقم(6): "مبالغ الدعم الصحي"

السنوات	الدعم الصحي (مليار دج)
2000	33,296
2001	42,167
2002	49,989
2003	60,020
2004	63,400
2005	60,440
2006	67,410
2007	79,620
2008	151,730
2009	176,948
2010	199,275

المصدر: فتحي حسن دندن، زين الدين قدال، مرجع سبق ذكره، ص9.

[1] نصر الدين بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في ولاية خنشلة

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية فهو يساهم في الحد من البطالة التي تعاني منها البلاد وذلك بتشغيل عدد كبير من اليد العاملة خاصة غير مؤهلة، بالإضافة إلى الحد من الهجرة الريفية وبالتالي العمل على التوازن الجهوي بين المدينة والريفية، كما يعتبر القطاع الفلاحي من أضعف القطاعات لأنه يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة المزارع أهمها العوامل الطبيعية. ولهذا نجد الجزائر كغيرها من البلدان في محاولات دائمة من أجل اصلاح هذا القطاع وتحسينه.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي في ولاية خنشلة وأهم مؤشراته

يعد القطاع الفلاحي بولاية خنشلة من أهم القطاعات الاستراتيجية الرئيسية المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية بحكم ما تزخر به الولاية من مقومات طبيعية، فلاحية وبشرية.

تعتبر ولاية خنشلة ولاية ذات طابع فلاحي رعوي غابي وذلك لأنها تحتوي مساحة فلاحية تقدر ب 774196 هكتار، منها: 257456 هكتار مساحة صالحة للزراعة، 439430 هكتار سهوب ومراعي، والمساحة المتبقية عبارة عن مناطق غير منتجة.

شكل رقم (1):" توزيع الأراضي في ولاية خنشلة"

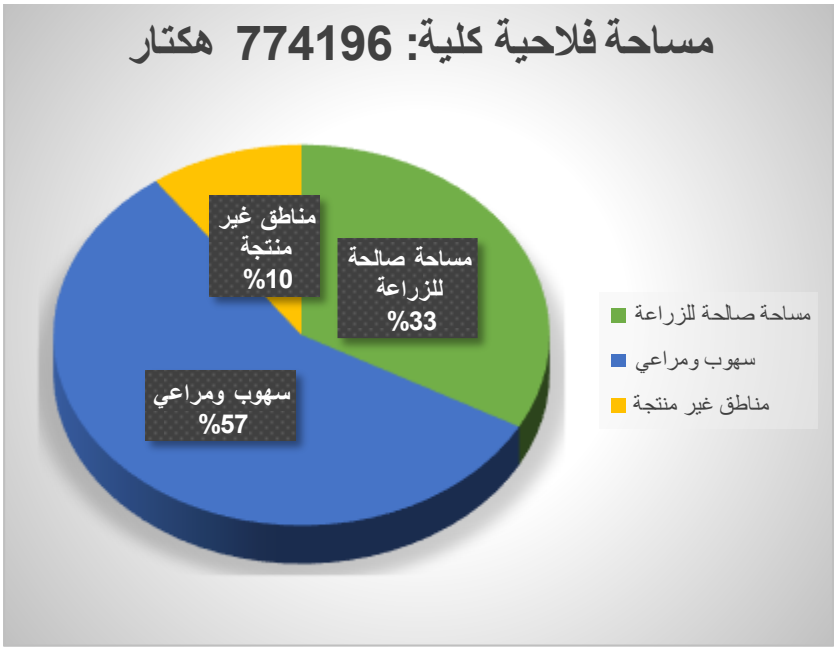

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

من خلال الشكل رقم01 نلاحظ أن ولاية خنشلة أكبر مساحاتها الفلاحية تتمثل في سهوب ومراعي بنسبة 57% من المساحة الفلاحية ثم تليها مساحات صالحة للزراعة بنسبة 33% أما المناطق غير منتجة فهي تحتل مساحة جد قليل تقدر ب 10%، وما نستنتجه هو أن ولاية خنشلة هي ولاية رعوية بدرجة أولى تسمح بممارسة نشاط تربة المواشي والأغنام، بالإضافة إلى زراعة بعض المنتوجات الفلاحية.

ومن بين المنتوجات الفلاحية التي يكمن زراعتها في ولاية خنشلة ما يلي: الحبوب، الخضر، الأشجار المثمرة...

جدول رقم(7): "توزيع المساحة الصالحة للزراعة 2021–2022"

المنتج الفلاحي	المساحة الصالحة لزراعته(هكتار)
الحبوب	83600
الأعلاف	3966
الخضر	10696
الأشجار المثمرة	13001
المراعي الطبيعية	355
الكروم	41
الأراضي المستريحة	105711

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مساحة الأراضي المستريحة هي أكبر نسبة تقدر ب 41%، ثم تليها نسبة مساحة الحبوب وتقدر ب 32% ثم مساحة زراعة الأشجار المثمرة المقدرة ب 5% ثم مساحة زراعة الخضر المقدرة ب4 ثم مساحة زراعة الأعلاف المقدرة ب1,5% ثم مساحة المراعي الطبيعية المقدرة ب 1,13% ثم مساحة زراعة الكروم وتقدر ب 0,01%. وما نستنتجه أن اغلب أراضي الولاية غير مستغلة وأن ولاية خنشلة تعتمد بشكل كبير على انتاج الحبوب وزرع الأشجار المثمرة والخضر.

المطلب الثاني: تطور إنتاج المنتوجات الفلاحية في ولاية خنشلة 2018–2022

1.تطور إنتاج الحليب 2018–2022

حققت ولاية خنشلة قفزة نوعية في شعبة انتاج الحليب التي تعتبر من الشعب الاستراتيجية وهذا يعود إلى:

- ✓ تفعيل الدولة لمختلف اليات الدعم الفلاحي من خلال البرامج التالية:
  - برامج تطوير شعبة الحليب (منحة الحليب)
  - برنامج توزيع النخالة على مربي الأبقار المندمجين في حوض الحليب
  - برنامج تطوير شعبة الاعلاف دعم الاعلاف الملفوفة
- ✓ مرافقة مربي الابقار من طرف المصالح البيطرية (حملات التلقيح، الاعتمادات الصحية...)؛
- ✓ تشجيع وتحفيز المربيين على ممارسة النشاط من خلال تكثيف عمليات التحسيس والإرشاد الفلاحي بالتنسيق مع مختلف الهيئات المتخصصة (المعاهد، الغرفة الفلاحية، المجلس المهني للشعبة)؛
- ✓ برامج تكوينية قصيرة المدى مبرمجة لمربي الابقار.

جدول8 : "تطور إنتاج الحليب 2018–2022"

	2018	2019	2020	2021	2022
حليب البقر(ل)	27432802	28538051	24185739	23585411	20131255
الحليب المجمع(ل)	12065255	14811789	15362723	13747237	11386150

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

شكل رقم (2): "تطور انتاج الحليب 2018–2022"

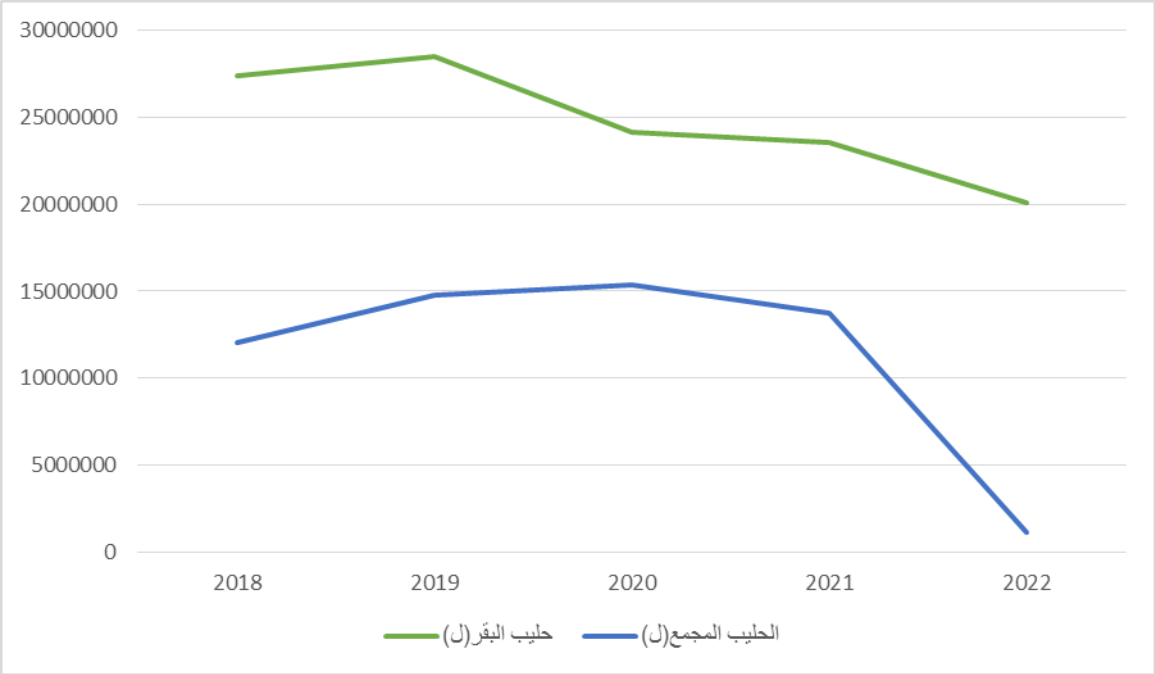

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن انتاج الحليب في السنوات السابقة كان مرتفعا حيث وصل انتاج حليب البقر 28538051 لتر سنة 2019، وإنتاج الحليب المجمع قد ارتفع إلى 15362723 لتر سنة 2020، الا انه قد عرف تراجع طفيف خلال الموسمين الأخيرين وهذا قد يعود إلى تغير الظروف المناخية (قلة تساقط الأمطار) الذي قد يصاحبه تناقص في عدد الماشية، وبالرغم من ذلك إلا أن المنطقة السهلية لولاية خنشلة تبقى قطبا هاما لإنتاج الحليب.

2.تطور الإنتاج الحيواني 2018–2022:

✓ **اللحوم الحمراء**: تزخر ولاية خنشلة بثروة حيوانية لابأس بها(أبقار، أغلام، ماعز) وهذا ما انعكس إيجابيا على انتاج اللحوم الحمراء، وكذلك اليات الدعم ومرافقة المشاريع لتطوير هذه الشعبة على المستوى المحلي للمساهمة في تغطية الطلب المتزايد على اللحوم الحمراء والمتمثلة في:

- برنامج توزيع الشعير على مربي الأغنام؛
- برنامج دعم صغار المربين (الاستفادة من الماعز)

جدول رقم(9):" تطور انتاج اللحوم الحمراء 2018–2022"

	2018	2019	2020	2021	2022
لحوم الابقار(ق)	15636	15718	11775	11177	9542
لحوم الأغنام(ق)	332696	35634	26060	25082	24373
لحوم الماعز(ق)	4015	3996	2988	2974	2846

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

شكل رقم (3): "تطور انتاج اللحوم الحمراء 2018–2022"

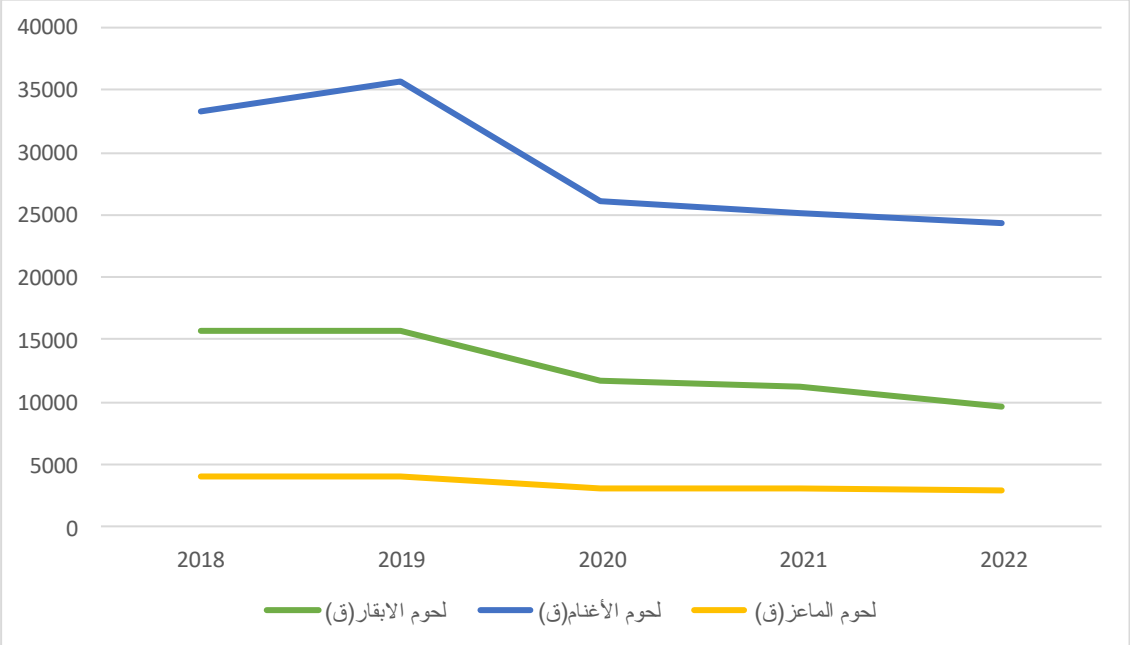

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن ولاية خنشلة تنتج كميات معتبرة من اللحوم الحمراء قد يصل مجموعها الى 55348 قنطار وهذا عام 2019، حيث بلغت فيه كمية انتاج لحوم الأغنام 35634 قنطار وكمية انتاج لحوم الابقار 15718 قنطار أما انتاج لحوم الماعز بلغت 3996 قنطار، وهذا قد

يؤدي الى توفير العناصر الغذائية اللازمة للإنسان بالإضافة الى تخفيض نسبة الاستيراد، لكن خلال السنوات الأخير نلاحظ تراجع في كميات انتاج اللحوم الحمراء وهذا قد يرجع الى انتشار وباء الطاعون والحمى القلاعية للماشية.

- ✓ **اللحوم البيضاء والبيض:**

جدول رقم(10): "تطور انتاج اللحوم البيضاء والبيض 2018–2022"

	2018	2019	2020	2021	2022
اللحوم البيضاء(ق)	22332	28940	27679	22867	25709
البيض(وحدة)	22397832	937854	25289910	34270150	28512525

نلاحظ تذبذب في كميات انتاج اللحوم البيضاء فقد يرتفع الى 28940 قنطار كما قد ينخفض الى 22332 قنطار، وهذا راجع الى ارتفاع أسعار الاعلاف والأدوية البيطرية وكذا الكتاكيت (صوص يوم واحد).

3.تطور الإنتاج النباتي 2021–2022:

جدول رقم (11): "تطور الانتاج النباتي 2021–2022"

المنتوجات النباتية	الكمية المنتجة(ق)
القمح الصلب	233000
القمح اللين	34100
الشعير	3000
الأعلاف	967000
الخضر	621215

الفواكه	1879000 منها 1752000 تفاح
الزيتون	– زيوت المائدة:7348 – زيوت الزيت: 18000000ل
التمور	83360

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ولاية خنشلة تتميز بتنوع المنتوجات النباتية التي تنتجها، فهي تنتج بدرجة أولى الفواكه (خاصة التفاح) ثم الأعلاف ثم تليها انتاج الخضر ثم القمح بنوعيه (الصلب، اللين)، بالإضافة إلى انها تنتج الزيتون والتمور والشعير بنسب قليلة، وهذا راجع الى تنوع مناخ الولاية وانقسامها الى مناطق جنوبية منتجة للحبوب(بابار) ومناطق جبلية منتجة للأشجار المثمرة (بوحمامة، شلية...).

المطلب الثالث: استهلاك المنتوجات الفلاحية في الولاية ونسبة تغطية الطلب المحلي

✓ **الاستهلاك الفعلي ونسبة تغطية الطلب المحلي للمنتوجات النباتية 2021–2022:**

جدول رقم (12): "الاستهلاك الفعلي ونسبة تغطية الطلب المحلي على المنتجات النباتية 2021–2022"

المنتجات النباتية	القمح	الخضر	البطاطا	فواكه
الاستهلاك الفعلي(ق)	1062150	619587	265537	212430
نسبة التغطية (%)	10,2	12,9	9	77,2

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

✓ **الاستهلاك الفعلي ونسبة تغطية الطلب المحلي للمنتوجات الحيوانية 2021 –2022:**

جدول 13: الاستهلاك الفعلي ونسبة تغطية الطلب المحلي على المنتجات الحيوانية 2021–2022"

المنتجات الحيوانية	حليب	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	بيض
الاستهلاك الفعلي	53107500(ل)	53107 ق	60188 ق	88512500وحدة
نسبة التغطية (%)	71	77	44	23

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

نلاحظ من خلال جدولين الاستهلاك الفعلي وتغطية الطلب المحلي لكل من المنتوجات النباتية والحيوانية أن كمية الاستهلاك(2021–2022) تفوق كميات الإنتاج، ولهذا فنسبة تغطية الطلب المحلي ليست كلية إلا انها مقبولة جدا في تغطية استهلاك الفواكه (77,2%) واللحوم الحمراء (77%) والحليب (71%)، لكن نسبة تغطية كل من البطاطا (9%) والقمح (10,2%)والخضر (12,9%) جد منخفضة وهذا ما يدفع الولاية إلى استيرادهم.

المطلب الرابع: الدعم الفلاحي في ولاية خنشلة سنة 2022 وأثره على القطاع الفلاحي

أهم المنجزات المحققة في ولاية خنشلة خلال السنوات الأخيرة ما يلي:

- الري الفلاحي: حفر وتجهيز 150 بئر عميق+ 6272 هكتار شبكة السقي بالتقطير+ 1776هكتار شبكات رش
- غراسة الأشجار المثمرة: 2647 هكتار منها 185هكتار زيتون
- مسالك فلاحية: 125 كم
- الكهرباء الفلاحية :500 كم
- تربية النحل: 1930 خلية +193 طاقم عتاد التربية
- الدعم المتواصل للمنتجين في مجال اقتناء البذور، الأسمدة، الاعلاف الملفوفة، الحليب، الطاقة.

جدول رقم (14): "الدعم الفلاحي في ولاية خنشلة سنة 2022"

المنتج	مبلغ الدعم(دج)
الحليب	35553148,31
اللحوم الحمراء والبيضاء	5855631,44
الزيتون	1607500,00
بذور الحبوب	127403505,00
بذور البطاطا	0
الأشجار المثمرة	87779750,00

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

جدول رقم (15): عدد الأشخاص المستفيدين من الدعم وعدد الاشخاص المطبقين لمشاريعهم سنة2022"

عدد الأشخاص المستفيدين من الدعم	عدد الأشخاص الذين طبقوا مشاريعهم
2850 شخص	2708 شخص

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

شكل رقم(4): "تأثير الدعم الفلاحي المقدم على كمية الانتاج سنة 2022"

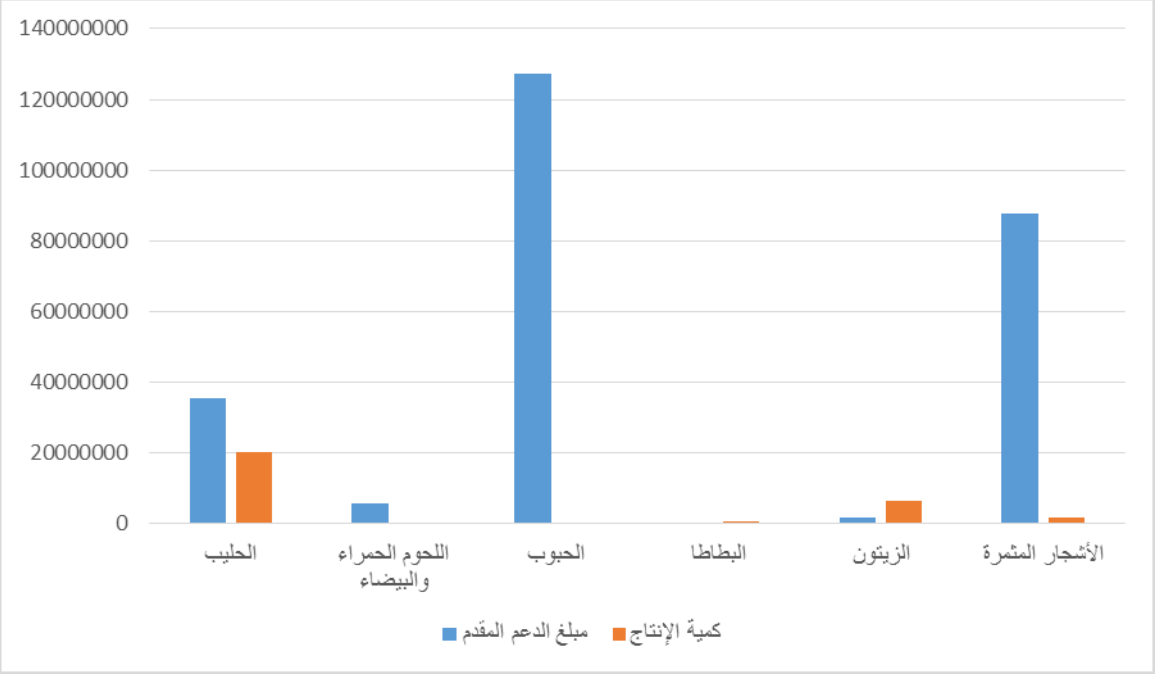

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد عللا المعطيات المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

نلاحظ من الشكل أعلاه أن كلما زاد مبلغ الدعم المقدم زادت معه كمية الإنتاج كالحليب مثلا، وكلما نقص مبلغ الدعم نقصت كمية الإنتاج ومثال ذلك البطاطا، إلا أننا نلاحظ في إنتاج الحبوب مبلغ الدعم مرتفع وكمية الإنتاج منخفضة وهذا قد يرجع الى سوء التسيير أو نقص الكفاءات في عملية الإنتاج، ومن خلال جدول رقم09 نلاحظ أن عدد الأشخاص الذين يمارسون نشاطاتهم يقارب عدد الأشخاص المدعومين.

من خلال هذا التحليل يكمن استنتاج أن مبلغ الدعم المقدم له علاقة طردية مع كمية الإنتاج وكذلك مع عدد الأشخاص الذين يريدون تطبيق مشاريع تخصهم.

المبحث الثالث: مساهمة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية

تعمل الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع واستقرار الأسعار ورفع المستوى المعيشي للفئات محدودة الدخل والتكفل باحتياجاتهم الضرورية وهذا عن طريق سياسة الدعم الحكومي، والتي قد ساعدت على تخفيف العبء عن محدودي الدخل وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاجتماعية، إلا أنها لم تخضع في مبادئها وقواعدها على معايير العدالة الاجتماعية ولا الكفاءة الاقتصادية مما تسبب لها في ظهور العديد من الآثار السلبية الناجمة عن سوء التطبيق لسياسة الدعم.

المطلب الأول: المستجدات التي ساهمت في تطوير الفلاح والإنتاج الفلاحي والمعيقات التي تواجه الفلاح خلال عملية الإنتاج

✓ **المستجدات التي ساهمت في تطوير الفلاح والإنتاج الفلاحي:**

تتمثل أهم المستجدات التي ساهمت في تطوير الفلاح والإنتاج الفلاحي في السنوات الأخيرة في[1]:

- تواكب في عمليات الدعم الحكومي وذلك بتوفير الآلات الزراعية التي يحتاجها المزارع الباهظة الثمن.
- تقريب المصالح الفلاحية للفلاح (مديريات في الولاية، قسمة في الدائرة، مندوبية على مستوى البلدية)؛
- برمجة دورات تكوينية لصالح الفلاحين ومربي الأبقار؛
- بداية تسوية العقارات للفلاحين والمستغلين؛
- زيادة المساحات المخصصة للإنتاج الفلاحي؛
- فتح المسالك الريفية؛
- تزويد المستثمرات الفلاحية بالكهرباء.

✓ **المعيقات التي قد تواجه الفلاح خلال عملية الإنتاج:**

وتتمثل أهمها في[2]:

- العوامل الطبيعية وهذا يعتبر العائق الكبير أمام الفلاح لأنه خارج عن سيطرة الفلاح والمصالح الفلاحية، وهذا ما نعيشه في السنوات الأخيرة كنقص تساقط الامطار الذي قد يصاحبه الجفاف وبالتالي نقص في الإنتاج الفلاحي؛

[1] اعتمادا على دليل المقابلة مع أحد الموظفين لمديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة.

[2] اعتمادا على دليل المقابلة مع أحد الموظفين لمديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة.

- طابع القطاع العقاري أي عدم تسوية العقارات لفائدة المستغلين؛
- نقص في الكهرباء في المناطق الريفية؛
- نقص المسالك الريفية.

إلا أن مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة قد أكدت أن معظم هذه المعيقات قد تمكنت الولاية من التقليل منها أو حتى القضاء عليها.

المطلب الثاني: اليد العاملة في قطاع الفلاحة في ولاية خنشلة

جدول رقم (16): "اليد العاملة في القطاع الفلاحي لولاية خنشلة لسنة 2022"

الشعبة	اليد العاملة
زراعة الحبوب	15000
الأشجار المثمرة	16000
الحليب	16000
- الزراعات الكبرى - تربية الحيوانات - خدمات	52400 منها 7900 نساء

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

نلاحظ من خلال الجدول اغلاه ان عدد اليد العاملة في القطاع الفلاحي لولاية خنشلة لسنة 2022 متوفر بشكل جيد وهذا راجع الى ان ولاية خنشلة ولاية فلاحية رعوية، بالإضافة الى تنفيذ الولاية لبرامج جديدة من أجل تشجيع القطاع الفلاحي والريفي، كما أن الولاية قد ركزت على دعم المستثمرين في القطاع الفلاحي عن طريق صناديق الدعم وتوظيف الشباب خاصة الذين لديهم زغبة في الاستثمار في المشروعات الفلاحية.

جدول رقم (17): "عدد الموظفين في القطاع الفلاحي الموجهين لخدمة الفلاحين في ولاية خنشلة"

الرتبة	عدد الموظفين
الإطارات التقنية (مهندسين وتقنيين)	184
الأطباء البيطرين العمومين	37
الأطباء البيطرين الخواص	76

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الموظفين الذين تم تخصيصهم في ولاية خنشلة من أجل توجيه الفلاحين والاعتناء وخدمة الفلاح والاعتناء بالحيوانات لا بأس به، وهذا دليل على أن الولاية تهتم بالقطاع الفلاحي وتسهر من اجل حماية الثروات الحيوانية في الولاية وزيادة الإنتاج.

المطلب الثالث: رقابة ومتابعة المستفيدين من الدعم والإجراءات المتخذة في حالة الاخلال بالالتزامات

من بين الشروط المتفق عليها في دفتر الشروط الموقع من طرف المستفيد أن[1]:

– السماح للأعوان المؤهلين من طرف الإدارة (الإدارة المركزية، مديرية المصالح الفلاحية، المعاهد التقنية) بالدخول الى مستثمرته من أجل المتابعة والتقييم ومراقبة الأشغال المنجزة أو في طور الإنجاز والتي من اجلها يبقى المستثمر ملتزما بها طيلة فترة الاستغلال، غير ذلك تحتفظ بحقها والشروع في إجراء إلغاء مقرر منح دعم الدولة مع التعويض الكامل للدعم؛

– احترام مراحل المعاينة في الموقع للأشغال والمقتنيات والاقتناء والتركيب بشغيل التجهيزات على النحو التالي:

المرحلة 1: معاينة تنصيب موقع العمل أو المقتنيات أو الاقتناءات الفعلية للتجهيزات المتعلقة بالعملية والأعمال ذات الصلة المدعمة والتي من أجلها التزم بها طبقا للشروط المنصوص عليها في دفاتر الشروط والمواصفات التقنية الخاصة بها قبل الإنجاز.

المرحلة2: معاينة الإنجاز الفعلي أو التركيب والتشغيل الفعليين لتجهيزات العملية والأعمال ذات الصلة المدعمة والتي من أجلها التزم بها طبقا للشروط المنصوص عليها في دفاتر الشروط والمواصفات التقنية الخاصة بها بعد الإنجاز.

[1] دفتر الشروط بين مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة والمستفيد من الدعم.

– يمكن للإدارة المركزية أو المصالح غير المركزية أن تقوم بأعمال المتابعة والتحقق، وذلك حتى ما بعد إعداد "شهادة الخدمة المؤداة"، للإدارة الحق عن الحاجة إجراء خرجات مراقبات فجائية قصد التحقق من الاستعمال الحسن للمنشآت المنجزة أو التجهيزات المقتناة بدعم الدولة.

من خلال هذه الشروط المذكورة في دفتر الشروط والذي يتم توقيعه من طرف المستفيد من الدعم نستنتج أن الإدارة الكلفة بإعطاء الدعم للمستفيد تقوم بمتابعته طيلة فترة انجاز مشروعه ومراقبته، ودفع الدعم يكون بعد إتمام الإنجاز والتحقق من اتباع المواصفات والشروط المتفق عليها سابقا، بالإضافة إلى مراقبة ما بعد تقديم الدعم وهذا خلال المدة الزمنية المحددة للاستهلاك.

✓ **حالة الإخلال بالالتزامات:** يعد المستفيد من الدعم مخلا بالتزاماته بالنظر إلى كونه ملتزما بموجب دفتر الشروط اتجاه الإدارة، طيلة مدة الاستهلاك المحاسبي للاستثمارات المنجزة، وأهم هذه الحالات ما يلي:

– اكتشاف الإدارة لتصريحات خاطئة أو وثائق مزورة مقدمة من طرف المستفيد من الدعم؛

– التخلي عن العملية والاستثمار المعني؛

– عدم استعمال أو استعمال التجهيزات المدعمة المقتناة لأغراض أخرى.

عند اخلال المستفيد من الدعم بالالتزامات يجب عليه تسوية الوضع وفي حال عدم التسوية يتم رفعه على مستوى السلطات القضائية المختصة إقليميا، وفي حال وقوع حادث غير متوقع ولا يمكن تجاوزه وخارج عن إرادة المستفيد من الدعم تتم معاينته قانونيا من طرف مديرية المصالح الفلاحية تتخذ اللجنة التقنية للولاية التدابير الواجب اتخاذها على أساس محضر المعاينة والتبريرات المقدمة من طرف المستفيد.

المطلب الرابع: تقييم سياسة الدعم الحكومي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق العدالة الاجتماعية واختبار صحة الفرضيات

من خلال ما تم دراسته والتطرق له في الفصل الثالث لسياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر تم التوصل إلى أن للدعم الحكومي مجموعة من الإيجابيات التي قد تعود على مواطنيها بالفائدة كما له مجوعة من السلبيات والآثار التي قد تسبب للدولة الضرر وقد تؤدي بها إلى مواجهة مشاكل وأزمات اقتصادية، ورغم هذه الإيجابيات والسلبيات للدعم الحكومي لا يمكننا غض النظر على المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية من أجل حماية الفئات الهشة ذات الدخل المحدود وتقليص الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع بالإضافة الى محاولة تطبيق العدالة الاجتماعية بأفضل شكل.

وفيما يلي يتم عرض إيجابيات وسلبيات الدعم الحكومي والمجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق العدالة الاجتماعية:

✓ **إيجابيات الدعم الحكومي (الفوائد):**

– حماية الفئات ذات الدخل المحدود والفقيرة عن طريق دعم السلع الأساسية والخدمات المعيشية؛

– العمل على تشجيع ودعم الإنتاج المحلي من خلال توفير المستلزمات بأسعار مناسبة أو مدعمة؛

– الحد من تقلبات أسعار المواد الأولية ودعم استقرارها؛

– تقليص الفوارق الاجتماعية وتقريب مستويات الدخل لدى أغلب الفئات الاجتماعية المتوسطة ومنخفضة الدخل.

✓ **المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية:**

– الدعم المباشر من طرف الدولة لأفراد المجتمع في مختلف القطاعات كالتعليم، الصحة، السكن، دعم الطاقة وذلك من ميزانية الدولة؛

– تقديم مساعدات مالية لتشجيع الاستثمار؛

– العمل على تطوير القطاع الفلاحي وتخصيص مبالغ مالية هائلة لتشجيعه وهذا لزيادة الإنتاج المحلي والتخلص من الاستيراد؛

– توفير الموارد البشرية من أجل توجيه المستثمرين وبرمجة دورات تكوينية لتكوينهم؛

– دعم وتشجيع الشباب لإنشاء مشاريعهم الخاصة وذلك بتقديم مساعدات مالية وحتى تكوينية؛

– تخصيص جهات معنية من أجل حماية المنتجات المدعمة ومتابعة ومراقبة المستفيدين من الدعم.

✓ **سلبيات الدعم الحكومي المطبق في الجزائر:**

– **الضغط على الميزانية العامة للدولة:** بما أن الجزائر تخصص مبالغ كبيرة للإنفاق ودعم القطاعات المختلفة كالتعليم والصحة والسكن وغيرهم، فهي تحمل بذلك الميزانية العامة للدولة مبالغ مالية كبيرة قد

– تؤدي بها إلى عجز في الميزانية. والجدول الموالي يمثل تطور الدعم الاجتماعي خلال الفترة 2018–

– 2022 في مختلف القطاعات.

السنة / الدعم (مليار دج)	2018	2019	2020	2021	2022
دعم السكن	396,100	423,428	329,959	434,244	247,000
دعم الأسر	414,400	445,300	446,488	429,111	597,700
دعم التقاعد	270,000	290,000	288,379	289,000	332,500
دعم الصحة	331,700	336,900	338,262	410,000	361,100
دعم المجاهدين	225,169	224,960	230,754	235,317	196,000
دعم المعوزين	122,631	100,179	163,745	131,678	207,600

جدول رقم(18): "تطور الدعم الحكومي الجزائري في مختلف القطاعات 2018–2018"

المصدر: مصطفى بوعقل، أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2006–2022، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد08–العدد01، الجزء2، أفريل 2022، ص53.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المبالغ المالية المدفوعة من طرف الدولة الجزائرية والموجهة لدعم مختلف القطاعات هي مبالغ ضخمة ومتزايدة في بعض القطاعات خلال السنوات الأخيرة خاصة دعم الأسر حيث بلغ مبلغ الدعم 597,700 مليار دج ودعم التقاعد 332,500 دج، بالإضافة إلى دعم المعوزين والذي قد تجاوز 207,600 مليار دج، وهذا قد الى زيادة العبء المالي على الموازنة العامة للدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة.

– **شمولية الدعم الحكومي في الجزائر:** يتميز الدعم الحكومي في الجزائر بالطابع الشمولي أي أن الدعم في الجزائر موجه للجميع الفقراء والأغنياء دون استثناء ودون حدود أو قيود، هذا ما شجع على الاستهلاك المفرط للمواد المدعومة، وهذا ما جعل الدعم في الجزائر يعزز عدم المساواة ويخل بمبدأ

العدالة وهذا ما ترتب عليه عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الدعم وتفشي الفساد والتلاعب في المنتجات المدعمة والمتاجرة بها.

جدول رقم(19):"تفقات الأسر باختلاف مستوياتهم على المنتوجات **المدعمة المختلفة بالدينار الجزائري"**

	الغذاء	**الغاز**	**المواد الطاقوية**	**الكهرباء**	**الماء**
الخميس الأول (أفقر20%)	56526	5210	2463	12128	5066
الخميس الثاني	64367	5456	3979	13779	6468
الخميس الثالث	66351	4592	6555	15281	6470
الخميس الرابع	66647	4896	10213	16385	7508
الخميس الخامس (أغنى 20%)	66498	3842	14719	19542	8001

المصدر: حنصال أبوبكر، بن أحمد سعدية، **استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن بديس، مستغانم–الجزائر، رقم 07، 2018، ص125.

شكل رقم(5): نفقات الأسر باختلاف مستوياتهم على المنتجات المدعمة المختلفة بالدينار الجزائري"

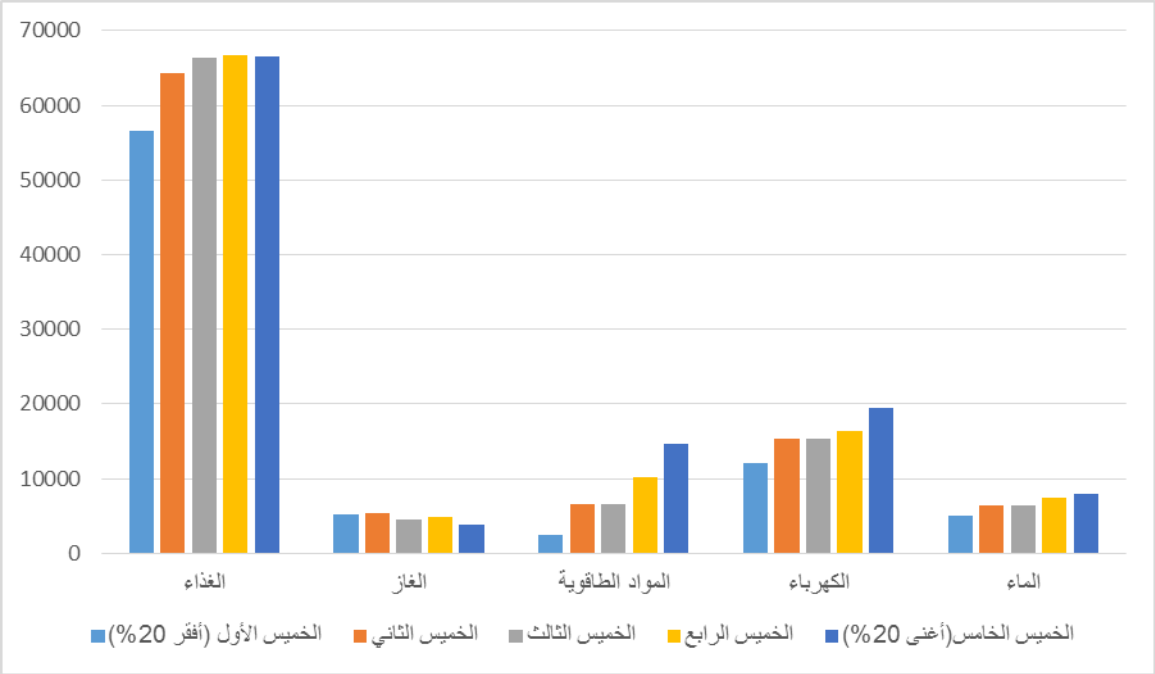

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل نفقات الأسر باختلاف مستوياتهم على المنتوجات المدعمة المختلفة أن معظم المواد المدعمة تستغل من طرف الخميس الخامس وهي فئة أغنى 20% من فئات المجتمع خاصة في استهلاك المواد الطاقوية حيث تعادل بالتقريب ستة أضعاف استهلاك فئة أفقر 20%.

– **الاستهلاك المفرط للمواد المدعمة:** من الآثار السلبية للدعم الحكومي على السلع زيادة في استهلاك هذه المواد المدعمة مما يجعل الدولة غير قادرة على تغطية الطلب المحلي واللجوء إلى الاستيراد، وهذا لان المستهلك لا يتحمل الاسعار الحقيقية للمنتج فيفرط في استهلاكه وتبذيره وهذا يعود الى عدم تحديد الكميات الممكن شراؤها من طرف الدولة.

ومثال ذلك رمي الملايين من قطع الخبز في القمامة وهذا ما أكدته جريدة المساء "كشفت مسؤولة الاتصال بمؤسسة النظافة لولاية الجزائر–نات كوم–نسيمة يعقوبي لـ "المساء" عن جمع 3,5 أطنان من الخبز من القمامة خلال 10 أيام الأولى من رمضان عبر 26 بلدية تقع في إقليم اختصاص المؤسسة"[1].

[1] زهية .ش، **3,5أطنان من الخبز ألقيت في القمامة** ،المساء el–massa.com، تاريخ النشر 5 أفريل2023، تاريخ الاطلاع 1ماي2023، ساعة الاطلاع 18:00.

– **التحفيز على التهريب:** شجع اختلاف تطبيق نظام الدعم في الدول العربية والمتجاورة على عمليات التهريب سواء للوقود أو المواد الغذائية عبر الحدود وبشكل كبير لدى الدول ذات الأسعار المختلفة، ومن بين هذه الدول العربية التي تعاني من ظاهرة التهريب نجد: سوريا والأردن ولبنان، مصر وفلسطين، الجزائر والمغرب وتونس، وهذا ما يؤثر سلبا على الدول المدعمة ويؤدي ذلك الى احداث خلل في عملية توزيع هذه المواد المدعمة[1].

وهذا ما أكدته جريدة "العربي الجديد" في مقال لها "تعاني الجزائر من نزيف السلع خاصة المدعمة منها، غذائية كانت أو مشتقات نفطية، إلى دول الجوار، في مقدمتها تونس شرقاً والنيجر جنوباً، بالرغم من محاولات كبح عمليات التهريب أمنياً وقانونياً، إلا أن الأوضاع الاقتصادية المتردية في الشريط الحدودي جعلت من مهنة التهريب ملاذاً للعيش لسكان الحدود فيما يتكبد الاقتصاد خسائر كبيرة.

في الشرق الجزائري تحولت ظاهرة تهريب المواد الغذائية إلى مهنة لسكان الشريط الحدودي، وبالأخص مدينة "بئر العاتر" في ولاية "تبسة" (580 كلم شرق العاصمة الجزائرية)، حيث جعل منها موقعها الجغرافي الملاصق للشريط الحدودي مع تونس إمبراطورية التهريب نحو الجارة الشرقية وفق وصف محللين خاصة في ظل الأزمات التموينية التي تعيشها تونس مؤخراً"[2].

رغم جهود التي تبذلها الدولة الجزائرية من أجل رفع المستوى المعيشي للطبقات الهشة ذات الدخل المحدود وتقليص الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع، وبالرغم من الإيجابيات المحققة لصالح الفئات الفقيرة في رفع القدرة الشرائية لديهم وتوفير حياة أحسن لهم بتقديم الخدمات الضرورية مجانا، إلا أن سلبيات سياسة الدعم المطبقة حاليا في الجزائر أكبر من ايجابياتها ولهذا يجب على الدولة العمل على اصلاح هذه السياسة وذلك باتباع قواعد وقوانين جديدة من أجل زيادة نسبة تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع والتقليل من الآثار السلبية للدعم المطبق حاليا. ومن أهم هذه القواعد والقوانين الواجب مراعاتها في الإصلاح ما يلي:

– الغاء الدعم تدريجيا لتجنب آثار صدمة الأسعار على المواطنين وذلك برفع الأسعار بشكل تدريجي وحسب الظروف القائمة ونوعية الخدمات والسلع المدعمة وأهميتها بالنسبة للمجتمع الجزائري وذلك من أجل القضاء على الطابع الشمولي للدعم الحكومي المطبق في الجزائر؛

[1] قدار مريم، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2] حمزة كحال، **تهريب السلع ثقب اقتصادي على حدود الجزائر الشاسعة**، الجريد العربي alaraby.co.uk، تاريخ النشر 7جانفي 2023، تاريخ الاطلاع 1ماي2023، ساعة الاطلاع 18:30.

– تحسين آليات الاستهداف والتي تضمن وصول الدعم إلى مستحقيه وذلك بالتحول التدريجي من الدعم العيني الى الدعم النقدي المشروط أي تقديم تحويلات نقدية بطريقة مباشرة للفئات المستهدفة والمستحقة لها كمنحة البطالة التي تم اعتمادها في السنوات الأخيرة؛

– وضع اصلاح دعم الطاقة ضمن أولويات الإصلاح بالجزائر وهذا لتكلفتها المرتفعة، وخاصة التي تستهلك بكميات كبيرة من طرف الأسر الغنية والمتوسطة كالبنزين، أما المنتجات التي تستهلك من قبل الأسر الفقيرة كالكهرباء وغاز المدينة يجب مراعاتهم والزيادة فيهم تكون بشكل تدريجي؛

– فرض الرقابة على المنتجات المدعمة ووضع قواعد وقوانين صارمة وتشديد العقوبات على مخالفيها.

✓ **اختبار صحة الفرضيات:**

– من خلال تحليلنا وتقييمنا لسياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر توصلنا إلى أن بالرغم من الإيجابيات لهذه السياسة ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق سياسة الدعم إلى أن هذه السياسة لها مجموعة من السلبيات التي تتمثل في شمولية الدعم الحكومي وهو أن جميع فئات المجتمع تستفيد من الدعم دون استثناء هذا ما يؤدي إلى استفادة الفئات ذات الدخل المرتفع أكثر من استفادة الفئات ذات الدخل المحدود، بالإضافة إلى عدم تحديد الدولة للكميات التي يجب شراؤها من السلع المدعمة وهذه السلبيات ذات إلى تقليل نسبة تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن الدعم الحكومي المطبق في الجزائر موجه إلى جميع فئات المجتمع دون استثناء حيث أن الاستفادة الجماعية للدعم الحكومي تؤدي إلى تقليل أثره على المستفيدين الحقيقيين وهذا ما يؤدي إلى التقليل من نسبة تحقيق العدالة الاجتماعية.

– من خلال دراستنا الميدانية تبين لنا أن ولاية خنشلة تغطي الطلب المحلي بنسبة ضئيلة على بعض المنتجات كالقمح والخضر، إلا أنها تغطي الطلب المحلي على كل من الحليب واللحوم خاصة اللحوم الحمراء والفواكه بنسب عالية نوعا ما قد تصل إلى 77%، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أن مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة تغطي نسبة مقبولة من الطلب المحلي على بعض المنتجات الفلاحية؛

– تبين لنا من حلال دراستنا أن للإنتاج الفلاحي علاقة طردية بمبلغ الدعم المقدم للفلاحين، ودليل ذلك زيادة انتاج الحليب مع زيادة مبلغ الدعم المقدم للمنتجين له ونقص في كمية انتاج البطاطا نتيجة لانعدام دعم الولاية لها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن زيادة مبالغ الدعم المقدمة للقطاع الفلاحي قد تؤدي إلى زيادة في الإنتاج المحلي للمنتجات الفلاحية وبالتالي تطوير القطاع الفلاحة بالولاية؛

خلاصة الفصل:

الجزائر من أكثر الدول تطبيقا للدعم الحكومي وهذا من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الطبقات الهشة والفئات محدودة الدخل في المجتمع وتوفير مستوى معيشي احسن وهذا من خلال دعم معظم المنتجات الأساسية المتمثلة في الحليب، الدقيق والخبز، المواد الطاقوية، والدعم المباشر للخدمات الضرورية للفرد كالتعليم والصحة، ورغم الجهود المبذولة من قبل الدولة من رقابة ومتابعة على المستفيدين من الدعم إلى دعم وتشجيع الإنتاج المحلي بتوفير كل المستلزمات بأسعار مناسبة ومدعمة، إلا أن هذه السياسة لا تخلو من السلبيات والتي تتمثل في شمولية الدعم الحكومي الذي يؤدي إلى استفادة الفئات ميسورة الحال على حساب الفئات محدودة الدخل، بالإضافة إلى الاستهلاك المفرط وغير عقلاني للمواد المدعمة وهذا لعدم وضع الدولة إلى كميات لا يمكن تجاوزها في اقتناء هذه المواد المدعمة، بالإضافة إلى التحفيز على تهريب السلع المدعمة بين الدول وهذا راجع إلى اختلاف كيفيات تطبيق الدعم الحكومي من دولة إلى أخرى واختلاف في السلع المدعمة.

وهذه السلبيات قد تعرقل تطبيق العدالة الاجتماعية وتقلل من نسبة تحقيقها لهذا يجب على الدولة الجزائرية العمل على اصلاح سياسة الدعم الحكومي المطبقة وذلك قد يكون عن طريق تحسين آليات الاستهداف بحث تضمن وصول الدعم إلى مستحقيه فعلا، بالإضافة إلى إلغاء الدعم العيني تدريجيا واستبداله بالدعم النقدي الموجه إلى الأفراد المستحقة فعلا بشكل مباشر.

خاتمة عامة

تبذل الدولة الجزائرية جهودا جبارة من أجل حماية الفئات محدودة الدخل والمحافظة على قدرتهم الشرائية وتحسين المستوى المعيشي لهم، وهذا عن طريق توفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار مدعمة أي بأسعار تقل عن سعر التكلفة والإنتاج بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية بشكل مجاني كالتعليم والصحة. فالطريقة المتبعة في تطبيق الدعم الحكومي في الجزائر لها مجموعة من الإيجابيات والمتمثلة أساسا في الرفع من المستوى المعيشي للطبقات الهشة ذات الدخل المحدود، إلا أنها لا تخلو من الآثار السلبية والتي سببها الرئيسي شمولية الدعم وهذا ما ينتج عدم وصول الدعم إلى مستحقيه فعلا وهذا ما قد يؤدي إلى عجز في الميزانية العامة، لهذا بات من الضروري إعادة في النظر في كيفية تطبيق هذه الساسة بشكل أفضل للتخلص من سلبياتها وتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع. من خلال هذه الدراسة التي قد جاءت تحت الإشكالية الرئيسة التالية: ما مدى مساهمة سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر في تحقيق العدالة الاجتماعية؟ تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي من خلالها يمكن التأكد من صحة الفرضيات أو من عدمها ومن خلال هذه النتائج تم اقتراح مجموعة من التوصيات والآفاق للدراسة والتي تتمثل في:

أولا: نتائج الدراسة

كحوصلة لما جاء في مضمون هاته الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، وهذه النتائج سمحت بمعرفة صحة الفرضيات من عدمها وذلك من خلال النقاط التالية:

- ✓ يعتبر الدعم الحكومي في الجزائر هو الوسيلة الوحيدة لحماية الطبقات الهشة ذات الدخل المحدود وتحسين المستوى المعيشي لهم وتقسيم ثروات الموارد الطبيعية وهذا من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- ✓ كلما زادت مبالغ الدعم الحكومي كلما زاد الإنتاج المحلي والعكس صحيح؛
- ✓ الدعم الحكومي المطبق في الجزائر يعتمد على مبدأ الشمولية هذا ما ينتج عنه استفادة الأسر الغنية على حساب الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل؛
- ✓ تعتمد الدولة الجزائرية في تطبيق سياسة الدعم الحكومي على مبدأ دعم الاستهلاك النهائي على حساب تكلفة الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى الاستهلاك المفرط وغير العقلاني للسلع المدعمة؛

✓ بما أن الدعم الحكومي في الجزائر موجه للسلع دون استثناء وبما أن الكمية التي يجب استهلاكها من المواد المدعة غير محددة هذا يؤدي إلى الاستهلاك المفرد للسلع، وهذا ما قد يسبب في ضغوط كبيرة على ميزانية الدولة وميزانية المدفوعات.

من خلال هذه النتائج تم تأكيد صحة الفرضيات الثلاثة والمتمثلة في:

الفرضية الثالثة: الدعم الحكومي المطبق في الجزائر موجه إلى جميع فئات المجتمع دون استثناء حيث أن الاستفادة الجماعية للدعم الحكومي تؤدي إلى تقليل أثره على المستفيدين الحقيقيين وهذا ما يؤدي إلى التقليل من نسبة تحقيق العدالة الاجتماعية.

الفرضة الأول: مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة تغطي نسبة مبولة من الطلب المحلي على بعض المنتجات الفلاحية؛

الفرضية الثانية: زيادة مبالغ الدعم الحكومي المقدمة للقطاع الفلاحي قد يؤدي إلى زيادة في الإنتاج المحلي للمنتوجات الفلاحية وبالتالي تطوير القطاع الفلاحي بالولاية؛

ثانيا: الاقتراحات والتوصيات

من خلال نتائج الدراسة يجب مراعاة هذه التوصيات في إصلاح سياسة الدعم الحكومي المطبق في الجزائر والمتمثلة في:

✓ إعادة نظر الحكومة الجزائرية لسياسة الدعم الحكومي المطبقة وتحسين آليات الاستهداف التي تضمن وصول الدعم إلى مستحقيه؛

✓ ضرورة مراعاة القدرة الشرائية للمواطن في اصلاح سياسة الدعم الحكومي؛

✓ زيادة اهتمام الدولة الجزائرية بالقطاع الفلاحي وتطويره من أجل زيادة الإنتاج المحلي والتخلي عن الاستيراد وهذا قد يخفف العبء عن ميزانية الدولة؛

✓ اعتماد نظام الرفع التدريجي للأسعار للسلع المدعمة؛

✓ التخلي عن الدعم العيني واستبداله بالدعم النقدي الموجه مباشرة في للفئات المستحق له؛

✓ التوجه نحو استغلال الثروات الطبيعية لتنويع الاقتصاد كالسياحة والطاقات النظيفة والذي ينعكس عنه بناء اقتصاد محلي حقيقي لخلق الثروة ومناصب الشغل.

ثالثا: آفاق الدراسة

رغم المحاولة للإلمام بجميع جوانب الدراسة إلا أنه تبقى بعض النقاط وبعض الجوانب التي قد تحتاج دراسة أو مزيد من البحث، وهناك آفاق أخرى للموضوع تتمثل في:

- ✓ تأثير الدعم الحكومي على الموازنة العامة؛
- ✓ مدى مساهمة الإصلاحات لسياسة الدعم الحكومي المطبق في الجزائر في تحقيق التوازنات الاقتصادية والقضاء على الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع؛
- ✓ آليات تمويل سياسة الدعم الحكومي خارج قطاع المواد الأولية والمحروقات؛
- ✓ تأثير سياسة الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. إبراهيم العيسوي، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية –مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها–**، المركز العربي للأبحاث ودراسات سياسية للنشر، ط1، بيروت–لبنان، أفريل2014؛

2. سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهر–مصر، 1990

3. علي سيد اسماعيل، **الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، 2018؛

4. فتحي السيد عبدة أبو سيد أحمد، **الإسلام والعدالة الاجتماعية–رؤية اجتماعية في الاحكام الشرعية–**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية–مصر، 2009؛

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. أحمد زاوي، رشيد مياد، **المدرسة الماركسية وتفسيرها للظاهرة التاريخية**، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، جامعة يحيى فارس، المدية–الجزائر، المجلد 01–العدد02، أكتوبر2020؛

2. أسماء الهادي إبراهيم عبد الحي، **التشريعية الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية في التعليم "دراسة تحليلية"**، مجلة التربية، جامعة الأزهر، القاهرة–مصر، المجلد35، العدد170–الجزء 4، أكتوبر 2016؛

3. البشير عمارة، **سياسة الدعم الحكومي في الجزائر**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، المجلد05–العدد02، ديسمبر 2019؛

4. بن عمر سامية، **الدولة عند ابن خلدون**، مجلة العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الأغواط، المجلد1–العدد2، 2007؛

5. بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي–دراسة نظرية–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008–2009؛

6. عبد الرحمان جنون، **دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(1990–2019)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أم البواقي، 2020–2021؛

7.قدار مريم، **إشكالية إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر–دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة الجزائر3، 2019–2020؛

8.نصر الدين بن خليفة، **أثر سياسة الدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2000–2019)**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي تخصص: اقتصاد تطبيقي واستشراف، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2020–2021.

ثالثا: المقالات والمجلات

1.حمود شافعي العجمي؛ **الغاء الدعم وأثره على الاقتصاد المحلي: رؤية شرعية**، مجلة دار العلوم، القاهرة–مصر؛ المجلد37 –العدد131؛

2.ديانا عبد الحسن، **ظاهر محسن هاني، عمار سليم عبد، العدالة الاجتماعية: معوقاتها وسبل تحقيقها في المجتمع العراقي**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد27 –العدد5، 2019؛

3.زيد عدنان محسن، الحكومات وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003 (السياسة المالية أنموذجا)، دراسات دولية، جامعة بغداد–العراق، العدد63، 2015؛

4. سهام مسكر، **تطور سياسة السكن في الجزائر**، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة2–الجزائر؛

5.شوالين محمد سنوسي، **العدالة الاجتماعية في المذاهب الاقتصادية**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور–الجلفة–، الجزائر، العدد12– المجلد5، 2028؛

6.علي تتيات، محمد بلعزوقي، **العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، جامعة الجزائر 2، المجلد28(5)، 2014؛

7.فتحي حسن دندن، زين الدين قدال، **واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة علي لونيسي، البليدة2، الجزائر، المجلد13–العدد1، 2022؛

8.مروان بن دقية، الجيلالي بوزكري، **اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف–الجزائر، المجلد17–العدد26، 2021؛

9.مصيطفى عبد اللطيف، زواويد لزهاري، **فعالية السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية بالجزائر**، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية–الجزائر، المجلد2–العدد3، أفريل 2018؛

10.نصر الدين عبد الكريم، **دعم السلع الأساسية في الدول العربية**، شبكة المنظمات العربية غير حكومية للتنمية للنشر، فلسطين، نوفمبر 2021؛

11.نوره كطاف هيدان، **النظرية الماركسية: الأسس والتقييم**، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، 2020؛

12.هيام عبد الفتاح، **نظرية الدولة قراءة نقدية مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي في ضوء نظرية ابن خلدون والنظرية الماركسية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد4– العدد5، 2016؛

13.وزارة الطاقة، الرد على السؤال الشفوي الموجه من طرف السيد جغدالي مصطفى–عضو مجلس الأمة–، الجلسة العلنية العامة لمجلس الأمة المبرمجة ليوم18 فيفري2021؛

14.وفاء على على داود، **العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن**، مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، كلية الآداب، جامعة القاهرة–فرع الخرطوم، مصر، المجلد36–العدد36، أكتوبر 2022؛

رابعا: التشريعات والقوانين والمراسيم

1.القانون رقم 08–142 المؤرخ في 11 ماي 2008 المتعلق بمنح السكن العمومي الايجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 24؛

2.القانون رقم 10–235 المؤرخ في 5 أكتوبر 2010 الذي يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي أو سكن فردي منجز في شكل مجمع في مناطق محددة في الجنوب والهضاب العليا ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 58؛

3.القانون رقم 14–203 المؤرخ في 15 يوليو2014، المتعلق بشروط وكيفيات شراء السكن الترقوي العمومي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 44؛

4.القانون رقم 16–65 المؤرخ في 16فيفري2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01–50 المؤرخ في 12 فيفري2001 والمتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في الأكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 09؛

5.القانون رقم 18–06 المؤرخ في 20 جانفي 2018، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 10–235 المؤرخ في 5 أكتوبر 2010 الذي يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن

جماعي أو بناء سكن ريفي أو سكن فردي منجز في شكل مجمع في مناطق محددة في الجنوب والهضاب العليا ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة، الجريدة الرسمة للجمهورية الجزائرية العدد/02؛

6. القانون رقم 18-11 المؤرخ في 2 يوليو 2018، المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 46؛

7. القانون رقم 20-241 المؤرخ في 31 غشت 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-132 المؤرخ في 13 أبريل 1996 والمتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 52؛

8. القانون رقم 21-383 المؤرخ في 5 أكتوبر 2021، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس 2011 الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 77؛

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. المنظمة العالمية للتجارة Organisation Mondiale du Commerce، Rapport sur Le Commerce Mondail2006؛ تاريخ الإطلاع 2023/03/16، ساعة الإطلاع 10:00،

2. الموقع الرسمي للموسوعة البريطانية The Editors of Encyclopaedia Britannic، britannica.com، تاريخ الاطلاع 2023/03/16، ساعة الاطلاع 12:30؛

3. أحلام اوزوتار، **العدالة الاجتماعية The Social Justice**، الموسوعة السياسية political-encyclopedia.org، تاريخ النشر 26-09-2020، تاريخ الاطلاع 05-04-2023، ساعة الاطلاع 16:10؛

4. زهية .ش، **3,5أطنان من الخبز ألقيت في القمامة** ،المساءel-massa.com، تاريخ النشر 5 أفريل2023، تاريخ الاطلاع 1ماي2023، ساعة الاطلاع 18:00؛

5. حمزة كحال، **تهريب السلع ثقب اقتصادي على حدود الجزائر الشاسعة**، الجريد العربي alaraby.co.uk، تاريخ النشر 7جانفي 2023، تاريخ الاطلاع 1ماي2023، ساعة الاطلاع 18:30.

قائمة الملاحق

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم سياسة الدعم الحكومي المطبقة حاليا في الجزائر ومعرفة مدى تحقيق هذه السياسة للعدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع والقضاء على الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن رغم مزايا سياسة الدعم والمتمثلة في حماية الفئات محدودي الدخل وتحسين المستوى المعيشي لهم، إلا أنها تؤثر سلبا على الميزانية العامة للدولة وهذا راجع إلى مبدأ الشمولية في تطبيق سياسة الدعم الحكومي لذا يجب على الدولة إعادة النظر في كيفية تطبيق هذه السياسة والعمل على إصلاحها لتفادي هذه السلبيات وتحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أفضل.

الكلمات المفتاحية: سياسة الدعم الحكومي، العدالة الاجتماعية، الفوارق الاجتماعية، حماية الفئات محدودة الدخل.

Summary :

This study seeks to study and evaluate Algeria's current State support policy and to ascertain the extent to which social justice is achieved among strata of society and to eliminate social disparities between groups of society.

The study found that, despite the advantages of the support policy of protecting low-income groups and improving their standard of living, It had a negative impact on the State's general budget. This was due to the principle of inclusiveness in the application of the Government support policy. The State must therefore reconsider how to implement the policy and work to remedy it in order to avoid these shortcomings and achieve better social justice.

Keywords: Government support policy, social justice, social disparities, protection of low-income groups.

Situation de suivi des projets soutenus sur le FNDA, ligne 1 au 31/12/2022

Décision n°414 du 22/05/2014, modifiée et complétée

Wilaya de : KHENCHELA

RUBRIQUE	ACTIONS	Indicateur	Engagement Physique	Engagement Financier	Réalisation physique	Réalisation financière ASF
Lait	Acquisition de génisses pleines ou vaches laitières pleines	Nbres	41,00	2 460 000,00	34,00	2 040 000,00
	Cuves de réfrigération de 250 à 1000L	Nbres	23,00	4 930 510,00	13,00	2 738 245,42
	Chariot trayeur	Nbres	31,00	2 333 044,01	17,00	1 276 869,02
	Lactoduc	Nbres				
	Acquisition des équipements de salle de traite	Nbres				
	Centre de collecte primaire					
	Cuve réfrigérante de 500 litres	Nbres				
	Centre principal de colecte					
	Cuve réfrigérante de 1 000 à 2 000 litres	Nbres				
	Cuve réfrigérante de 2 000 à 6 000 litres	Nbres				
	Transport du lait					
	Acquisition de citerne réfrigérante de 500 à 1 000 litres	Nbres	1,00	270 000,00	1,00	270 000,00
	Acquisition de citerne réfrigérante de 1 000 à 6 000 litres	Nbres				
	Acquisistion d'une valisette de contrôle	Nbres				
	Acquisition des équipements et installation d'abreuvoirs automatiques(y compris tuyauterie)	Nbres	1,00	40 000,00		
	Aménagement /réfection étable bovins laitiers	Nbres	55,00	25 471 594,30	35,00	12 843 421,61
	Acquisition des semences fourragères	Sup	8,00	48 000,00	2,00	12 000,00
	Construction de Silo (Ensilage)	Nbres				
	Acquisition d'Ensileuse	Nbres				
	Soutien à l'insémination artificielle bovine	Nbres				
	Soutien à la production de reproducteurs bovins					
	* à 6 mois	Nbres				
	* à 12 mois	Nbres				
	* Génisses gestantes par insémination artificielle(< 24 mois)	Nbres				
	* Taurillons de testage de 8 mois	Nbres				
	Soutien aux pépinières de génisses	Nbres				
	* à l'acquise 0 à 3 mois	Nbres				
	* 6 mois	Nbres				
	* 12 mois	Nbres				
	* Génisses gestantes par insémination artificielle(< 24 mois)	Nbres				
S/TOTAL			160,00	35 553 148,31	102,00	19 180 536,05

Viandes rouges et blanches	**Viandes rouges**					
	Prime de naissance					
	equins	Nbres				
	valorisation des produits camelins					
	unités de service	Nbres				
	mini laiteries (lait)	Nbres				
	artisanat (ouber)	Nbres				
	Développement des métiers liés au cheval (bourrellerie, maréchalerie)	Nbres				
	Acquisition équipements pour la fabrication de fromage de chèvre ou brebis	Nbres				
	Soutien à l'insémination artificielle (synchronisation des chaleurs) ovine et caprine	Nbres				
	Viandes blanches					
	Acquisition de matériels et d'équipements spécialisés pour élevage de Dinde	Nbres				
	Acquisition de matériels et d'équipements spécialisés pour élevage cunicole	Nbres	1,00	500 000,00	1,00	500 000,00
	Acquisition de cheptel reproducteur (50 sujets) pour élevage cunicole	Nbres	50,00	40 000,00	50,00	40 000,00
	Création atelier d'abattage et de découpe pour volailles et lapins	Nbres				
	Aménagement de bâtiments d'élevage avicole	Nbres	8,00	3 755 631,44	5,00	2 308 751,94
	Acquisition d'équipements de contrôle d'ambiance (Extracteurs,Humidificateurs)" poulet de chair et dinde de chair "	Nbres	3,00	900 000,00		
	Travaux d'étanchéité des toitures " poulet de chair et dinde de chair "	Nbres	3,00	660 000,00		
S/TOTAL			65,00	5 855 631,44	56,00	2 848 751,94
Oléiculture	Création de verger en extensif	Sup	147,50	1 487 500,00	21,25	212 500,00
	Acquisition d'appareil pour la récolte d'olive	Nbres	2,00	120 000,00	2,00	120 000,00
	Acquisition de filet de récolte d'olive	Nbres				
	création huilerie	Nbres				
	Création confiserie	Nbres				
	Chaine de conditionnement semi-automatique ou automatique	Nbres				
	Acquisition cuve de stockage de 2000 à 10 000 litres	Nbres				
S/TOTAL			149,50	1 607 500,00	23,25	332 500,00

Phoeniciculture	Plantation de Debbars	Sup	96,50	6 755 000,00	15,66	942 200,00
	Arrachage de vieilles plantations	Sup				
	Arrachage et destruction des palmiers bayoudés	Nbres				
	Création unité de conditionnement	Nbres				
	Soutien à l'exportation	Quantité				
	Désherbage des palmeraies	Sup				
	Amendement du sol en sable	Sup				
	Protection des régimes de dattes (variété Deglet nour) Ensachage	Sup				
S/TOTAL			96,50	6 755 000,00	15,66	942 200,00
Valorisation des productions agricoles	Développement des capacités de stockage sous froid ≥ 2 000 m3 ≤ 10 000 m3	m³	6 000,00	36 000 000,00		23 317 281,00
		Nbres				
	Unité de conditionnement des fruits et légumes destinés à la commercialisation	Nbres				
	Unité de transformation fruits et légumes	Nbres				
S/TOTAL			6 000,00	36 000 000,00		23 317 281,00
Production de semences de céréales	**Agriculteur multiplicateur**					
	Infrastructure de stockage des semences à la ferme	Nbres				
	Etablissement producteur					
	Infrastructure de stockage des semences	Nbres				
	Stockage sous froid des stocks de sécurité des semences	Nbres				
	Matériel d'usinage	Nbres				
	différentiel	Quantité	123 400,40	127 403 505,00	117 700,50	121 360 650,00
	Traitement de semences de fermes					
S/TOTAL			123 400,40	127 403 505,00	117 700,50	121 360 650,00
Production de semences de pomme de terre	Acquisition de serre tunnel avec couverture insect-proof	Nbres				
	Equipement de laboratoire	Nbres				
	Matériel de conditionnement	Nbres				
S/TOTAL						
Production plants arboricoles et viticoles	Création de marcotière	Nbres				
	Création parc à bois	Nbres				
	Création parc à bois semencier	Nbres				
	C P M	Nbres				
	Infrastrucure et équipement des pépinières pour la production de plants en hors sol	Nbres				
S/TOTAL						
Arboriculture	Plantation noyaux	Sup	3,50	47 750,00		
	Plantation pépins	Sup	19,00	684 000,00	1,00	27 000,00
	Plantation rustiques	Sup	2,50	19 500,00		
	Filet de protection	Sup	145,04	87 028 500,00	60,95	32 674 000,00
S/TOTAL			170,04	87 779 750,00	61,95	32 701 000,00

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'enseignement Supérieur et De la Recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير

Université Abbes Laghrour –Khanchela
Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences gestion

الرقم: 19 ك ع إ ت ع ت/ ق ع ت ع ت/2023

خنشلة في :

إلى السيد: مدير مديرية الفلاحة
- خنشلة -

تسهـــــــــيل مهـــــــــمة

سعيا لاستكمال البرنامج الدراسي ، المقرر للحصول على شهادة ماستر نظام ل م د في علوم التسيير و العلوم التجارية ، ومن أجل تجسيد المفاهيم النظرية للطلبة . يشرفنا أن أطلب من سيادتكم مساعدة وتسهيل المهمة للطالب:

الاســـم و اللـقـــب : سابق إيمان / بوقندورة فضيلة

تاريـــــــــخ الميلاد : 1999/12/22 // 1998/05/13 مكـــان المـــــيلاد: خنشلة / خنشلة

رقم التســـجـــيـــل: 171734064150/ 171734064243 التـــــخـــــصص: تسيير عمومي

عنوان المذكرة : دور ترشيد الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الإجتماعية

*وذلك من أجل إجراء تربص تطبيقي لدى مؤسستكم .

عميد الكلية

أوتيبسي بلال

نائب عميد المكلف بالعلاقات والتنشيط والتنمية الطلابية
بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'enseignement Supérieur et De la Recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Université Abbes Laghrour –Khanchela
Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences gestion

الرقم: 119 ك ع إ ت ع ت/ ق ع ت ع ت/2023

استمارة تقييم المتربص(ة)

الإســـــــــم و اللقب : سابق إيمان / بوقندورة فضيلة

تاريـــــــخ المـــيـــلاد: 1999/12/22 // 1998/05/13 مكـــان المـــــيلاد: خنشلة / خنشلة

رقم التســـجـــيـــل: 1999/12/22 // 1998/05/13 التـــــخـــــصص: تسيير عمومي

عنوان المذكرة: دور ترشيد الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الإجتماعية

مكان التربص: مديريـــة الفلاحـــة – خنشلة - فـــتـــرة التـــربـــص مـــن: إلى:

عناصر المواظبة	العلامـــة	ملاحظة
المواظبة	04/04	
المبادرة	04/03	
المعارف التطبيقية	04/04	
قدرة العمل	04/04	
العلاقة مع العمال	04/04	
العلامة النهائية	20/19	

ملاحظات أخرى: ملتزم متقن ومهتمة بمجال التربص

ممثل المؤسسة
رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني
حميزاوي أحمد

جامعة عباس لغرور خنشلة
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
أونيسي بلال عميد الكلية
نائب عميد مكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
بكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير